الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

عنوان المذكرة:

دور التدقيق الداخلي في تفعيل المخاطر البنكية

دراسة حالة: البنك الوطني الجزائري– مستغانم

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف الأستاذ:**

بومدين خديجة **خليفة الحاج**

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
.....	.....	رئيسا
.....	.....	مقررا
.....	.....	مناقشا

السنة الجامعية: 2015-2016

جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

دور التدقيق الداخلي في تفعيل المخاطر البنكية
دراسة حالة:البنك الوطني الجزائري

من إعداد الطالبة:
بومدين خديجة

تحت إشراف الأستاذ:
خليفة الحاج

السنة الجامعية: 2016/2015

مقدمة عامة:

إزاء التقدم العلمي والتقني في جوانب الحياة، تحتاج البنوك التي تشمل خدماتها العالم أجمع أن تحمي نفسها من المخاطر التي تتعرض لها من جراء تعاملها المالي المتنوع، فهي بهذا الجانب ينبغي أن تمتلك نظام رقابي وتدقيق محكم يتم من خلاله تلافي المخاطرة أو الحد منها .

يساهم عمل المدقق الداخلي في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة وتخفيض حجم المخاطر البنكية.

إشكالية الدراسة:

كيف يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل المخاطر في البنوك؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى :تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في البنوك كونه يعمل على تقييم وتحسين فعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

الفرضية الثانية :تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالعمل على وضع خطة للتدقيق المخاطر البنكية وكما تساعد على ترسيخ آليات فعالة للرقابة.

الفرضية الثالثة :للمدقق الداخلي دور مهم في إدارة المخاطر البنكية على مستوى العينة المدروسة، يكمن في تقييم إدارة المخاطر بفعالية وذلك بالتعاون بين قسم إدارة المخاطر وقسم التدقيق الداخلي في مجال تبادل المعلومات والتنسيق بينهما.

أهداف الدراسة:

- التعرف على أهمية التدقيق الداخلي في البنوك وإجراءاته من خلال تعريف التدقيق الداخلي وأهدافه وأنواعه والمعايير المتعارف عليها دوليا التي تعمل بموجبها.
- التعرف على أهم المخاطر البنكية التي تتعرض لها البنوك وعلاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر.
- معرفة ما إذا كان نشاط التدقيق الداخلي يساهم بشكل فعال في إدارة المخاطر في البنوك.

منهجية البحث:

1. الإطار النظري حول التدقيق الداخلي والمخاطر البنكية وكيفية إدارتها
2. دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك
3. دراسة مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل المخاطر البنكية على مستوى وكالة البنك الوطني الجزائري **BNA**

ما هو التدقيق الداخلي ومن يقوم به؟

* **التدقيق الداخلي** هو عملية **نظامية مستقلة** و **موثوقة** للحصول على **دليل التدقيق** و**تقييم موضوعي** لمدى تطابق تنفيذ العمليات والضوابط في تحقيق **المقاييس المرجوة**.

* **المدقق الداخلي**: هو شخص الذي يملك المؤهلات والصلاحيات التي تمكنه من تنفيذ عملية التدقيق.

- **نظامية** :مخطط لها مسبقا _ منهجية وليست مصادفة.
- **مستقلة** :تتم من قبل شخص مستقل – بدون تحيز او اجحاف.
- **موثقة** :طريقة عمل التدقيق الداخلي .
- **دليل التدقيق** :حقائق مادية _ بدون غوض.
- **تقييم موضوعي** :الحكم على حقائق لا يتم الاعتماد على المشاعر والاراء.
- **المقاييس المرجوة** :سياسة واهداف المؤسسة _ المتطلبات التشريعية والقانونية .

مراحل تطور مفهوم التدقيق الداخلي:

– من حيث وظيفة التدقيق الداخلي:

المرحلة الأولى :أداة وقاية وحماية

المرحلة الثانية:أداة وقاية وأداة إنشائية

المرحلة الثالثة:أداة رقابة وأداة إنشائية و استشارية وتوفير المعلومات للإدارة العليا ولجنة التدقيق

أنواع التدقيق الداخلي

1. التدقيق الداخلي المالي
2. التدقيق الداخلي التشغيلي
3. تدقيق المهام الخاصة

منهجية التدقيق الداخلي

1)التخطيط الأولي لعملية التدقيق الداخلي:

-دراسة الأولية للمؤسسة

-إعداد برنامج التدقيق

-توزيع الاختصاصات

2) القيام بالتدقيق:

هنا يقوم المدقق بعمله بصفة فعلية وتطبيق الإجراءات

-التحقيق -التحليل

-الالتزام -التقييم

- التقرير

3) تقرير المدقق:

-مدى التزام المؤسسة في تطبيق المحاسبة المتعارف عليها

-نقاط القوة والضعف سبل التي تؤدي إلى تحسينها

-نتائج بالإثباتات وبراهين

-إبداء راية بصفة موضوعية

مفهوم المخاطر البنكية و إدارتها

- **المخاطر البنكية** :هي انها احتمالية تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها .
- **إدارة المخاطر البنكية** :هي عبارة عن منهج او مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم اجراءات من شأنها ان تقلل امكانية حدوثها.

انواع المخاطر البنكية

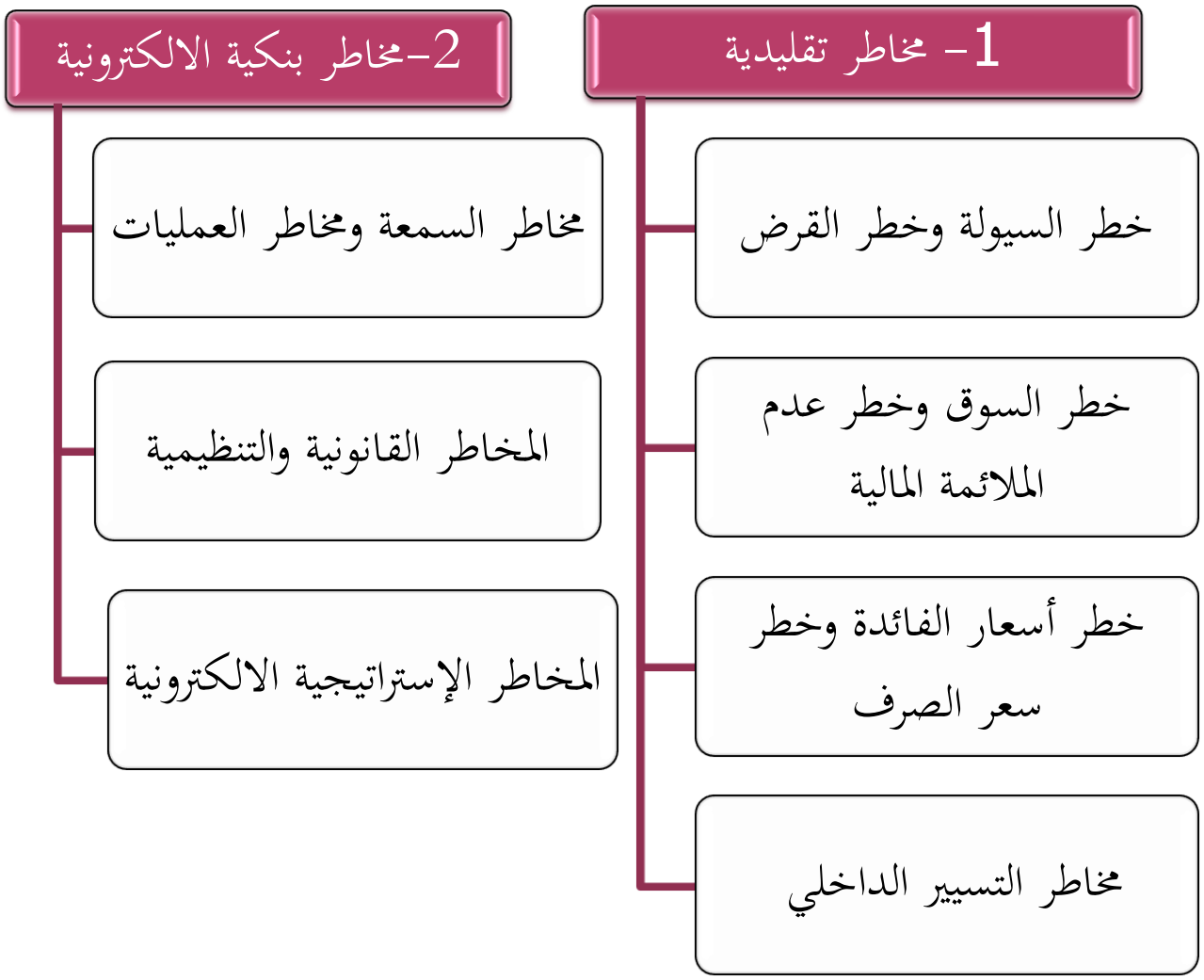

دراسة ميدانية : البنك الوطني الجزائري

مستغانم

التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

- تأسس البنك الوطني الجزائري 13 جوان 1966 بتأميم أحد البنوك الفرنسية و يعتبر أول بنك تجاري في الجزائر و قد احتفظ بالحصة السوقية الموروثة المؤممة

- يعتبر البنك الوطني الجزائري شخص معنوي خاضع للقانون التجاري و قانون النقد و القرض الجزائري منذ إن اعتمد من طرف الهيئة العليا للنقد و القرض بتاريخ 5 سبتمبر1995، و تعتبر أول بنك يتحصل على هذا الاعتماد

- يقدر رأس مالها ب 41.600.000.000.00 دج.

مهام الوكالة BNA

1) عمليات تحصيل الأموال و عمليات تقديم القروض و توفير وسائل الدفع و تسييرها و كذا عمليات مرفقة أخرى تتمثل في عمليات الصرف و كذا جذب اكتتاب و بيع و تخزين كل الأوراق و القيم المالية و النقدية.

2) تقوم بالإرشاد و التخطيط الهندسي المالي لخلق و إنشاء المؤسسات و تطويرها.

3) تقوم بتحصيل الأموال و تقديم التسهيلات البنكية مع احترام القواعد القانونية لبنك الجزائر.

لمعرفة علاقة بين التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر وكيف يساهم فيها على مستوى وكالة BNA – مستغانم

–قمنا بدراسة حالة قرض والمراحل التي يتم فيها التدقيق .

مصلحة القروض (الالتزامات): تقوم هذه المصلحة بالدراسة والتدقيق في ملف الضمانات المقدمة من طرف الزبون للاستفادة من القرض حيث أن هذه المصلحة تقوم بمراقبة هذه الضمانات و ما مدى مصداقيتها و ذلك بالرجوع بها إلى الجهات الرسمية لها و مدى تطابق هذه الضمانات مع القرض المطلوب.

الإجراءات المتبعة في التدقيق على طلبات القروض وكالة BNA–مستغانم

تقديم القروض يعتبر ضروري من الناحية الاقتصادية لكنه يعرض البنك إلى مخاطر عديدة كعدم تسديد قيمة القرض لذا على المدقق أثناء دراسته لطلبات القرض أن يتبع كافة الإجراءات الكفيلة بمنع المخاطر و ذلك من خلال (التفتيش و الفحص)بدقة في طلبات القروض، و تتم من خلال دراسة وتحليل الوثائق التالية:

- ✓ طلب القرض : يقوم المدقق بدراسة الشكل القانوني و نشاط المؤسسة و رأس مالها و تاريخ إنشائها ,وكذا يجب أن تتوافق مع النشاط الفعلي للمؤسسة (المسجل في السجل التجاري)
- ✓الضمانات الممنوحة : و هنا يقوم المدقق بتقييم الضمانات و مدى تغطيتها لقيمة القرض الممنوح , أي القيمة الإجمالية للمرهونات تعادلا أو تفوق قيمة القرض .

✓طبيعة و هدف القرض : و هنا يتم تصنيف القرض ضمن قروض طويلة أو قصيرة أو متوسطة الآجال و كذا معرفة حجم القرض إذ كان في حدود قدرة الوكالة للتمويل و المحدد ب 50000.000.00 و في حالة تعدي قيمة القرض هذا المبلغ يجب إرساله إلى المستوى الأعلى "مصلحة القرض بمديرية الاستغلال".

و في كل الحالات ترسل لمصلحة الإقراض بمديرية الاستغلال للتاكد من مبلغ القرض الضمانات الممنوحة من العميل مع معاينة الحالة المالية لهذا الأخير,و بعد ذلك يتم تحليل و تلخيص جميع المعلومات الخاصة بطبيعة القرض

- طبيعة النشاط
- تصريح الاستثمارات
- الميزانيات
- الحاجة للقرض

و من بين المهام الأخرى التي وجب على المدقق الداخلي مراعاتها في دراسة القرض :

- يجب على العميل أن يكون لديه حساب و كذلك يجب مراعاة (حركة الحساب)
- معرفة ما إذا كان العميل قد اخذ قرض من قبل و تحديد طريقة تسديد القرض ,أي كانت عادية أو بصعوبة (أجال الدفع أو في مبالغ الأقساط).
- معرفة ما إذا كانت لديه تعاملات مع بنوك أخرى و لم يفي بها.
- وتحديد معدلات الفائدة في حالة التأخر عن دفع الأقساط .

و بعد قيام مصلحة الالتزامات بالتدقيق في الطلبات أي بدراسة ملف طلبات القروض و المتضمنة جميع الوثائق اللازمة المذكورة في سابقا، وجب على المدقق بعد قيامه بالدراسة الكاملة للملف و حسابه للمؤشرات اللازمة , يقوم بإعداد تقارير و تجمع كلها في وثيقة (ST 219)

كما أن هناك عمليات متابعة الائتمان يقوم بها مدقق من طرف البنك المركزي في الجزائر العاصمة ,و هاته العملية تكون (سداسية أو ثلاثية) الهدف منها مراقبة مدى التزام البنك بالقوانين و المعايير التدقيق الداخلي في جميع معاملاته .

مثلا : تأتي اللجنة و تطلب ملفات القروض و تقوم بفحصها و تقييم مدى التزامها بالمعايير و المبادئ اللازمة في التدقيق على طلبات القروض ,كالمذكورة في ال ST 219 و كذلك مقارنتها بالتقارير المعدة من طرف الوكالة.

سبل مواجهة الوكالة للمخاطر أو التقليل منها

لتفادي المخاطر أينما كانت تتخذ الوكالة جملة من الإجراءات هي:

- ✓ وضع التنظيم الداخلي على نحو يسهل اكتشاف المخاطر.
- ✓ قيام الوكالة بدراسة متقنة لطلب القرض مع دراسة تحليلية لكل جوانب المقترض.
- ✓ تشترط الوكالة منح ضمانات مناسبة كي يكون جديرا بمنح القرض.
- ✓ متابعة حركة الحساب الجاري للزبون وكذا جدول استحقاق وتطور وضعه
- ✓ متابعة الحالة المالية للزبون عند ملاحظة أي مؤشر خاصة في رقم الأعمال.
- ✓ النصح والإشارة على الزبون عند ملاحظة بوادر الخطر.

استنتاجات الدراسة:

- يعزز المدقق الداخلي دوره من خلال كشف مختلف المخالفات البنكية على مستوى البنك الوطني الجزائري بحيث يتسنى له بكشف مختلف المخالفات والاختلاسات في البنك الوطني بغرض المحافظة على حقوق المودعين و المساهمين من الضياع أو سوء الاستخدام أو الاختلاس
- يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلاليةو الموضوعية التي تمكنه من الكشف عن مختلف المخاطر البنكية وتحديدها على مستوى البنك الوطني الجزائري بالرغم من كونها وظيفة تتدرج تحت الهيكل التنظيمي للبنوك إلا أنها تتميز بالاستقلالية و الحيادية.
- تتوفر في المدقق الداخلي بالبنك الوطني الجزائري الكفاءة المهنية التي تمنحه القدرة على متابعة مختلف المخاطر البنكية.
- يساهم المدقق الداخلي في إدارة المخاطر على مستوى البنك الوطني الجزائري من خلال الإجراءات المتبعة في منهجية عمله.

التوصيات

- ضرورة اهتمام الجهات القانونية بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية وكذا مؤهلات الموظفين؛
- على المنظمات المهنية متابعة تطوير أداء المدققين الممارسين للمهنة و إطلاعهم على كل جديد بخصوص مهنة التدقيق ،وخاصة فيما يتعلق بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية؛
- ضرورة التنسيق والتعاون ما بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي للاستفادة من عمل المدقق الداخلي،وذلك لزيادة فعالية عملية التدقيق و توفيراً للوقت والجهد الذي يبذله المدقق الخارجي ،وهذا سوف يخفض التكاليف التي تتكبدها الإدارة؛
- متابعة التطورات الفنية لتي تطرأ على معايير التدقيق الدولية ومدى علاقتها بإدارة المخاطر.

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة التي حاولنا من خلالها تسليط الضوء على التدقيق الداخلي وعلى المخاطر البنكية وكيفية إدارتها وتوضيح دور وعلاقة هذه الأخيرة بالتدقيق الداخلي ومدى مساهمته في تفعيلها.

بحيث يعتبر التدقيق الداخلي احد أهم الإجراءات التي تتخذها البنوك في مواجهة المخاطر والحد منها،ففي ظل وجود وجود قسم للتدقيق الداخلي يمتاز بالكفاءة والفعالية ،يشكل حماية للبنوك من المخاطر التي تواجهها ويقلل من احتمالية التعرض لها الى ادنى حد ممكن.

السلام عليكم و رحمة الله تعالى

و بركاته

مقدمة الفصل الأول :

تلعب البنوك التجارية دورا حيويا في نظم الاقتصادية الحديثة، بما تمتاز به من وظائف وما تزاوله من نشاط، إذ يعتبر التطور الذي حدث على وظيفة التدقيق الداخلي استجابة للتطورات التي حدثت في بيئة الأعمال بشكل عام، حيث أن التدقيق الداخلي نشأ كوظيفة رقابية هامة داخل المؤسسات وبدأ تركيزه على النواحي المالية والمحاسبية، لكن التطور الذي حدث في بيئة الأعمال البنكية أوجب على وظيفة التدقيق الداخلي أن تتطور لتشمل جوانب التدقيق التشغيلي وتقديم الاستشارات الإدارية، مما رفع من أهمية ومساهمة هذه الوظيفة في تحسين أداء الإداري والمالي من خلال دعم المؤسسات المصرفية، وتصميم وتطوير نظام فعال للرقابة الداخلية، وجود إدارة المخاطر داخل البنوك.

إن أهمية التدقيق الداخلي في البنوك ودوره في إدارة المخاطر البنكيةِ دفعنا لأن نخصص هذا الفصل لدراسة النظرية لكل من التدقيق الداخلي والمخاطر البنكية ولقد ارتأينا أن نقسمه إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

ما هو مفهوم التدقيق الداخلي ومرحل تطوره؟

ما هي أنواع التدقيق الداخلي ومعايير؟

ما هو مفهوم المخاطر البنكية وما هي العوامل المؤثرة فيها ؟

ما هو مفهوم إدارة المخاطر البنكية و أهدافها؟

المبحث الأول :عموميات حول التدقيق الداخلي

سنحاول في هذا المبحث عرض أ هم التفاصيل حول التدقيق الداخلي حيث سنتطرق إلى تعريفه وأهميته والأهداف التي يقوم بها ،والتعرف على وأنواعه ومعاييره الدولية، ثم التطرق إلى منهجية المدقق الداخلي.

المطلب الأول : مفهوم التدقيق الداخلي ومراحل تطوره

الفرع الأول : مفهوم التدقيق الداخلي

سنحاول فيما يلي التطرق بعض التعاريف التدقيق الداخلي التي تتميز بالتنوع والتعدد بتنوع الهيئات المهتمة بهذه المهنة ومن أهم هذه نذكر :

تعريف المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين (IIA) في نشرته التي أصدرها عام 1971 على انه[1]:" نشاط تقييم مستقل نشأ داخل المؤسسة ،يعمل على مراجعة النواحي المحاسبية والمالية والأعمال الأخرى كخدمة للإدارة وهو وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى".

بينما يشير التعريف الجديد لمعهد المدققين الداخليين (IIA) إلى أن التدقيق الداخلي [2]"نشاط مستقل ،تأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها ومساعدتها على انجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم".

---

[1] خالد ر اغب الخطيب ،**مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية** ،مكتبة المجتمع العربي للنشر ، عمان، ط 1 ، 2010، ص120

[2] أحمد حلمي جمعة ، **التدقيق الداخلي والحكومي** ، دار الصفار للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1 2011،، ص 46

كما عرفه ا لمعهد الفرنسي للمراجعة والمستشارين الداخليين (IFACI على أنه[1] نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى إعطاء ضمانات للمنطقة حول درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها مع تقديم نصائح لتحسين والمساهمة في خلق القيمة المضافة ".

ويعر ف كذلك على أنه[2]: "نشاط وظيفي تقييمي مستقل يؤسس داخل المؤسسة لتقييم أنشطتها ومدى تطبيق الأنظمة المالية و المحاسبية فيها،وكذا التزام العاملين في كافة المستويات الادارية بالسياسات و الخطط والإجراءات الموضوعة من قبل الادارة لزيادة الفاعلية ،وتحسين الاداء، ويهدف التدقيق الداخلي عموما إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية بأقل التكاليف وتقديم الدعم والمعلومات للادارة العليا ".

ومن خلال هذه المفاهيم نستنتج خصائص التدقيق الداخلي وهي:

1 – التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة عن بقية الأنشطة والعمليات التي تخضع لفحص وتقييم المدقق الداخلي وهذه الاستقلالية تدل على موضوعية نتائج المدقق الداخلي ومدى قبولها و الاعتماد عليها.

2 – تختص وظيفة التدقيق الداخلي بمهمة فحص وتقييم جميع الأنشطة في المؤسسة.

3 – مهام ومسؤوليات التدقيق الداخلي تتعدى كونها خدمة للادارة العليا وحدها أي أن التدقيق الداخلي يقدم الخدمة لجميع أعضاء التنظيم بمختلف مستوياتهم تساعدهم في انجاز أعمالهم.

4– التدقيق الداخلي وظيفة استشارية لاقتراح التحسينات اللازمة إدخالها.

5 – أداة رقابية تعرض تقييم السياسات و الإجراءات الادارية المرسومة.

[1] خالد ر اغب الخطيب ،مرجع سبق ذكره ،ص ص120-121.

[2] أحمد حلمي جمعة ، مرجع سبق ذكره ص ص 47-48.

الفرع الثاني :مراحل تطور التدقيق الداخلي (جدول رقم 1)

مرحلة تطور التدقيق الداخلي	المرحلة الأولى : الأربعينيات –الخمسينيات	المرحلة الثانية : الستينيات – الثمانينات	المرحلة الثالثة : التسعينات–الوقت الحالي
طبيعة وظيفة التدقيق الداخلي	أداة ووقاية وحماية	أداة وقاية وأداة إنشائية	أداة رقابة وأداة إنشائية واستشارية وتوفير المعلومات للإدارة العليا ولجنة التدقيق
نطاق عمل التدقيق الداخلي	العمليات المالية والمحاسبية	جميع عمليات المنشأة	جميع العمليات وإدارة المخاطر والحوكمة.
أهداف عملية التدقيق	رقابة الالتزام ورقابة الناحية المالية والمحاسبية	رقابة الالتزام وتقييم الأداء وتقديم المقترحات	رقابة الالتزام وتقديم المقترحات وتقييم عمليات إدارة المخاطر والحوكمة
مدخل عملية التدقيق	التحقق من صحة العمليات المالية	التحقق وتقييم الكفاءة والفعالية.	التحقق والتقييم والتدقيق على أساس المخاطر
التبعية	المدير المالي	إدارة المنشاة	لجنة تحقيق
التبليغ		الإدارة العليا	لجنة التدقيق ومجلس الإدارة

المصدر : بوخروبة الغالي ، " **دور المدقق الداخلي قي تفعيل إدارة المخاطر في البنوك _دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم** "، مذكرة تخرج ماستر أكاديمي ، التخصص تدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير ،ص25.

المطلب الثاني :أهداف التدقيق الداخلي وأهميته

الفرع الأول:أهداف التدقيق الداخلي

إن المدققين الداخليين يسعون بصفة أساسية إلى تحقيق الأهداف التالية ويمكن تلخيصها كما يلي[1]:

- متابعة تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة وتقييمها حتى يمكن اكتشاف نقاط الضعف في النظام والإجراءات المستعملة بقصد التحسين والتعديل.
- فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية..
- منع الغش والأخطاء واكتشافها إذا ما وقعت..
- حماية أصول المؤسسة..

أما أهداف التدقيق الداخلي فيمكن تقسيمه إلى هدفين أساسين هما:

1- هدف الحماية: يشمل المحافظة على سلامة الأمور التالية: أصول الشركة بمختلف أنواعها، السياسات والخطط المعتمدة في الشركة، السجلات والمستندات والملفات العادية والآلية المعتمدة في المشروع، نظام الضبط الداخلي.

2_**هدف التطوير**: يتمثل في وظيفة التدقيق التي تعد وظيفة علاجية وإرشادية تتناول فحص ومراجعة وتتبع وتحديد وتحليل النتائج الايجابية والسلبية ووضع الحلول لها ورفعها بتوصيات ومقترحات إلى الإدارة فضلا عن توفير وتزويد هذه الإدارة بالبيانات والمعلومات الخاصة بهذه النتائج التي تشمل جميع أوجه نشاط المشروع

[1] عمر علي عبد الصمد،"**دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاساته على تطبيق حوكمة المؤسسات** "، ،دار النشر والتوزيع-عمان ط 2 ،2006،ص ص23-29.

الفرع الثاني :أهمية التدقيق الداخلي

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها الشركات الحديثة حيث أشار بعض الباحثين إلى أن سنة واحدة من التدقيق الداخلي توازي عمل ثلاث سنوات من التدقيق الخارجي.

ولاشك أن أهمية التدقيق الداخلي تكمن في مدى قدرة هذه الوظيفة على إضافة القيمة حيث نص التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين بوضوح على أن قيام التدقيق الداخلي بدوره الاستشاري والتأميني إنما يهدف بالأساس إلى إضافة القيمة للشركة، ووضعه المعهد كهدف نهائي واستراتيجي لوظيفة التدقيق الداخلي، وأشار المعهد إلى أن إضافة القيمة يتم من خلال تحسين وزيادة فرص انجاز أهداف المنظمة وتحسين الإجراءات والعمليات وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة[1] .

المطلب الثالث:أنواع التدقيق الداخلي ومعاييره

الفرع الأول : أنواع التدقيق الداخلي

ينقسم التدقيق الداخلي إلى عدة أنواع من أهمها[2]:

1-التدقيق الداخلي المالي:هو المجال التقليدي للتدقيق الداخلي والهدف منه هو إظهار البيانات المالية بصورة موضوعية كي تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة، وينقسم هذا النوع من التدقيق إلى قسمين:

[1] خالد راغب الخطيب ،مرجع سبق ذكره ، ص122

[2] خالد أمين عبد الله ،**التدقيق والرقابة في البنوك** ،دار وائل للنشر والتوزيع ،،عمان ،الأردن ،ط 1، 2010 ص29

_ **التدقيق الداخلي المالي قبل الصرف**:وهذا النوع يتطلب فحص الأعمال قبل وأثناء تنفيذها عن طريق تكليف موظف معين لتدقيق عمل موظف أخر للتحقق من سلامة الإجراءات واكتمال المستندات وموافقة السلطة المختصة على التنفيذ.

_ **التدقيق الداخلي المالي بعد الصرف**: ينفذ وفق خطة مرسومة وبنسبة اختيارية (أي عينات) وفحصها وذلك ليؤكد المدقق الداخلي للإدارة العليا أن العمليات التسيير وفق القوانين واللوائح الموضوعية والمقررة وبما يضمن تحقيق الأهداف

2- التدقيق الداخلي التشغيلي : هو المجال الغير التقليدي للتدقيق الداخلي ،وهو عبارة عن الفحص الشامل للوحدة أو المؤسسة لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي،وفقا لطريقة القياس المحددة ضمن الأهداف الإدارية وذلك للتحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية العمليات التشغيلية ،ويهدف التدقيق الداخلي التشغيلي إلى تقديم تقارير نافعة ومفيدة للمديرين في مختلف المستويات الإدارية ،ويقدم المدققين الداخليين للإدارة العليا(بناءا على نتائج التدقيق التشغيلي) التقارير التي تمكن هذه الإدارة من تحقيق المستوى المطلوب من الاطمئنان ولتلبية احتياجاتها،

3- تدقيق المهام الخاصة: هذا النوع من التدقيق يتعلق بالمهام التي يقوم به المدقق الداخلي حسب ما يستجد من موضوعات تكلفة الإدارة العليا للقيام بها ويتفق من حيث الأسلوب أو النطاق مع نوعين السابقين ولكنه يختلف من ناحية التوقيت إذ انه غالبا ما يكون فجائيا وغير مدرج ضمن خطة التدقيق الداخلي[1].

[1] خالد أمين عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 30- 31

الفرع الأول: معايير التدقيق الداخلي

تعتبر معايير التدقيق الداخليةِ المبادئ العامة والأسس التي تحكم أي عملية التدقيق، وبالتالي فهي الإطار العام الذي من خلاله يقوم المدقق، باستخدام الإجراءات للوصول إلى الأهداف الواجب تحقيقها، وهذه المعايير هي كالتالي:

1- المعايير العامة: وهي المعايير المتعلقة بالشخص المدقق من حيث تكوينه الشخصي والعلمي وعليه فيتعين على المراجع أن يكون على درجة معتبرة من الكفاءة والمؤهلات العلمية والعملية التي تسمح له بأداء عمله بشكل صحيح، وتسمح له بالتحكم في عمله وأداءه لمهمته على أحسن وجه، كما يجب أن يتمتع بالاستقلالية التي يمكنه من الأداء الجيد دون أي ضغوطات من أي طرف كان. أما الميزة الثالثة التي يجب توفرها لدى المدقق هي بدل العناية المهنية الملائمة المناسبة وتعني حرص المراجع على أداء المهمة بطريقة صحيحة من خلال الاستعداد لها والالتزام بأداء معين وفق ما تنص عليه القوانين والعقد المبرم مع المؤسسة[1] .

2- معايير الفحص الميداني: وهي تشمل المعايير والإجراءات المتبعة في تنفيذ عملية التدقيق لتحقيق الأهداف المرجوة، وهي تشمل إعداد برنامج التدقيق والتخطيط السليم للعملية والإشراف على عمل المساعدين بحيث تكون هذه الخطة تتمتع بالمرونة وتتضمن مجمل الخطوات الواجب القيام بها ونوعية الإجراءات التي سيتبعها وكذلك مجال عملية الفحص، وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة فهي تتضمن معايير جمع الأدلة الملائمة والكافية من خلال عملية الفحص وهذا لتكون أدلة إثبات للنتائج التي توصل إليها وبالتالي اتخاذ الرأي السليم بشأن المستندات والقوائم المالية التي كانت محل الفحص[2].

[1] جورج دانيال غالي ،محمد محمود عبد المجيد،لي إبراهيم طلبة ، **المراجعة المتقدمة** ، مطبعة جامعة عين الشمس، القاهرة ،ط 2 ،2004 ، ص96.

[2] منصور حامد محمود ، محمد أبو العلا الطحان ،محمد هشام الحموي ، **أساسيات المراجعة** ،مطبعة جامعة القاهرة ، مصر ،ط 1،1999 ،ص156 .

3–معايير التقرير: وهي المعايير الواجب إتباعها من طرف المراجع خلال إعداده للتقرير الشامل للمهمة التي كلف بها وهي تتضمن الإشارة إلى مدى توافق القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية بشكل عام وكذلك مدى الثبات في تطبيقها عبر مختلف الدورات السابقة. وهذا لاتخاذ عناصر مقارنة بين الدورات، أما النقطة الثانية فهي الإشارة إلى ملائمة الإفصاح في القوائم المالية بالنظر إلى صحة التسجيلات في هذه القوائم وأنها تعبر حقيقة عن المركز المالي للمؤسسة وفيما يخص المعيار الثالث فهو يتعلق بمعيار إبداء الرأي بحيث يتطلب من المدقق إعطاء رأيه بشأن عملية المراجعة التي قام بها ويتضمن مختلف التوصيات والنصائح التي يمكن أن يقدمها لإدارة المؤسسة ويمكن أن يتضمن تقرير المراجع أحد الآراء التالية[1]:

– **إبداء رأي بدون تحفظ**: ويكون عندما تكون القوائم المالية التي خضعت للفحص تعبر بصدق عن العمليات التي تمت وعن نتيجة المؤسسة ومركزها المالي.

– **إبداء الرأي بتحفظ**: ويكون عندما تكون القوائم المالية التي خضعت للفحص تعبر بصدق وحقيقة عن نشاط المؤسسة إلا أن هناك بعض التحفظات بشأنها أو بعض بنودها، لكنها لا تؤثر بدرجة كبيرة على شرعية ومصداقية البيانات المقدمة.

– **إبداء رأي سلبي**: وهو عندما يرى المراجع بأن المستندات لا تعكس بصدق عن وضعية المؤسسة وأن هناك تجاوزات خطيرة في السجلات تؤثر بشكل مباشر على المؤسسة حاليا أو في المستقبل.

– **عدم إبداء الرأي**: ويكون هذا عندما لا يستطيع المراجع أن يبدي رأيه حول العمليات التي قام بها لأسباب معينة نتيجة ضغوط أو عدم توفر الإثباتات أو غيرها من الظروف.

[1] علي إبراهيم طلبة ،محمد توفيق محمد، **المراجعة والمراقبة المالية** ، مطبعة جامعة عين الشمس ، القاهرة ، ط 1 ،2000، ص 133.

المطلب الرابع : حقوق وواجبات المدقق الداخلي ومنهجيته

الفرع الأول : تعريف المدقق الداخلي

هو شخص فني ، محايد ، مستقل يدقق ويفحص الحسابات ويتأكد من تطابقها مع القوانين المبادئ المحاسبية ويدلي برايه حول الحسابات في تقرير يوضح الوضعية المالية الصادقة للمؤسسة [1].

الفرع الثاني:حقوق ووجبات المدقق الداخلي

إن الدور الهام الذي يلعبه المدقق الداخلي في تحقيق الشفافية المالية يجعل له حقوق يتمتع بها وتقابلها وجبات عليه القيام بها، وفيما يلي بيان لتلك الحقوق والوجبات.

أولا : حقوق المدقق الداخلي

ويمكن تلخيص حقوق المدقق الداخلي فيما يلي[2]:

- حق الإطلاع في أي وقت على دفاتر المؤسسة وسجلاتها ومستنداتها وكذلك محاضر جلسات مجلس الإدارة.
- حق طلب البيانات والإيضاحات التي يرى المدقق ضرورتها للمساعدة على القيام بعمله
- حق تحديد وقت جرد ممتلكات المؤسسة والتزاماتها من اجل التأكد من عدالة تصوير البيانات المالية لواقعها.
- حق دعوه الهيئة العامة للانعقاد وذلك في حالات الضرورية القصوى.

[1] محمد بوتن، **المراجعة وتطبيق الحسابات من النظرية إلى التطبيق** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ،ص27.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال**، دار الكتاب الحديث، القاهرة ،ط1 ، 2010، ص155.

- حق الحصول على صورة أو نسخة من الاستفسارات أو البيانات التي يوجهها مجلس الإدارة المساهمين.

- حق حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين.

ثانيا:واجبات المدقق الداخلي

ويمكن تلخيص واجبات المدقق الداخلي فيما يلي[1]:

- تدقيق حسابات المؤسسة وفقا لقواعد التدقيق المعتمد ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية.

- تزويد الإدارة العليا بمعلومات حول دقة وفعالية نظام الرقابة الداخلية و حول كيفية انجاز الأعمال في المؤسسة و جودتها.

- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

- المساعدة في تصميم وتطبيق إجراءات نظام الرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف المنوط منها.

- تقديم الاقتراحات والإرشادات اللازمة لتحسين إجراءات نظام الرقابة الداخلية.

- القيام بأعباء التدقيق الشامل لتلبية حاجة الإدارة،ويشمل تدقيق الالتزامات المالية والكفاءة والفعالية.

الفرع الثالث:منهجية التدقيق الداخلية

إن أهمية وظيفة التدقيق في الهيكل التنظيمي لأي المؤسسة يتطلب منها إتباع خطوات عمل واضحة واعتماد منهجية سليمة حرصا على دقة النتائج المتوصل إليها وكذلك أثر العملية على نشاط المؤسسة وبالتالي فللتدقيق خطوات عمل يجب إتباعها في إطار تنفيذ المهمة وإنجاحها، وهذه الخطوات كالتالي[2]:

[1] إبراهيم إيهاب نظمي ، **التدقيق القائم على مخاطر الأعمال –حداثة وتطور**، مكتبة المجتمع العربي ،عمان ،ط 1 ، 2009 ، ص23.

[2] جلال مطاوع إبراهيم ، تحسين بهجات الشادلي ، محمود شوقي عطا الله ، **دراسة تطبيقية في المراجعة** ، مطبعة جامعة القاهرة، مصر،ط 2 ،2002 ،ص 67.

أولا: التخطيط الأولي لعملية التدقيق الداخلي :وهي المرحلة التمهيدية في التدقيق، حيث يقوم المدقق بالإطلاع على المؤسسة بغرض كسب معرفة ومعلومات عنها ،وهذا من أجل تكوين الملف الدائم للمؤسسة وتتم هذه المرحلة عبر ثلاث خطوات هي:

1- **الدراسة الأولية للمؤسسة:** وهي تقتضي أن يقوم المدقق بدراسة أولية لنشاط المؤسسة حيث تحصل على مختلف البيانات والمعلومات عنها مثل "اسم وعنوان وتاريخ نشأة المؤسسة، شكلها القانوني، تنظيمها الإداري، نظام المراقبة الداخلية المطبق فيها، طرق الإنتاج وقنوات التوزيع وكذا الإجراءات المحاسبية المتبعة..."وغيرها من المعلومات التي يرى ضرورة الحصول عليها كما يقوم بتحديد نقاط القوة والضعف في نظام المؤسسة وهذا لكي يحدد الإجراءات التفصيلية التي تندرج في برنامج التدقيق.

2- إعداد برنامج التدقيق: ويتم إعداد هذا البرنامج بتحديد الأهداف التي يريد الوصول إليها، كما يظهر البرنامج نطاق العمل المطلوب من المراجع وكذلك الإجراءات التي سوف يتخذها أثناء أداءه للمهمة المكلف بها. " برنامج التدقيق هو عبارة عن قائمة تحتوى على إجراءات التدقيق الواجب إتباعها للتحقق من البنود الواردة بالقوائم المالية لغرض الوصول إلى الأهداف الموضوعة مسبقا، وهذه الإجراءات هي الخطوات التفصيلية لعملية التدقيق" .

3- **توزيع الاختصاصات:** ويقصد به تحديد موظفي مكتب التدقيق واختيار الكفاءات المناسبة، كما يجب على المدقق التوفيق بين المهارات المطلوبة وكفاءة الأفراد العاملين معه، هذا باعتبار المسؤول الأول والوحيد أمام إدارة المؤسسة ومختلف الأطراف المعينة بنتائج التدقيق[1]

[1] جلال مطاوع إبراهيم و اخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص 68.

ثانيا: القيام بالتدقيق :في هذه الخطوة يقوم المدقق بعمله بصفة فعلية وتطبيق مختلف الإجراءات المتعلقة بها وكما تم تحديدها في البرنامج، وقد تختلف هذه الإجراءات تبعا لاختلاف طبيعة نشاط المؤسسة ونوعية الصعوبات التي يمكن أن يصادفها. **إلا أن هناك عناصر مرتبطة بأداء التدقيق هي**[1]:

التحقيق: ويعني التأكد من مدى صحة ودقة العمليات وقدرة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ويجب في التحقيق التفريق بين الحقائق والآراء. بحيث يعتمد التحقيق أساسا على العمليات والحسابات وهو العنصر المشترك بين التدقيق الداخلي والخارجي.

التحليل: ويقتضي الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الوقاية الداخلية والحسابات والإجراءات المحاسبية ومختلف السجلات والمستندات داخل نطاق الفحص

الالتزام: ويقصد به مدى التوافق بين السياسات الإدارية من جهة أخرى الانضباط في التنظيم.

التقييم: وهو التقييم الشخصي للمراجع عن مدى كفاءة وفعالية مختلف السياسات المعمول بها في المؤسسة، بغية ترشيد الإجراءات وتطوير الأداء وتقديم الاقتراحات كذلك.

التقرير: بحيث يبرز فيه المدقق الذي كان محل الفحص ومدى أهميته والطريقة التي تمت بها المعالجة مع النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة، ويفضل عرض هذا التقرير على المسؤول عن النشاط محل الفحص وهذا لتجنب تشويه الحقائق أو سوء تقدير بعض الأمور.

ثالثا: تقرير المدقق :في هذه الخطوة يقوم المراجع بحوصلة لمجمل ما قام به من فحوصات لمختلف البنود مشيرا إلى مدى التزام المؤسسة في تطبيق المحاسبة المتعارف عليها وكذلك مدى الاستمرار في تطبيقها من خلال السنوات السابقة كما يشير إلى نتيجة تقييمه لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، ونقاط القوة والضعف الموجودة فيه والسبل التي تؤدي إلى تحسينها مدعما كل هذه النتائج بإثباتات وبراهين مقنعة، وفي ختام تقريره يبدي التوصيات الأزمة إلى تصحيح وتحسين الأداء إبداء كذلك لرأيه بصفة موضوعية حول حسابات المؤسسة سواء بالإيجاب أو السلب[2].

[1] ، احمد حلمي جمعة ،مرجع سبق ذكره ص88.

[2] جلال مطاوع إبراهيم و آخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص 69.

المبحث الثاني : مدخل إلى المخاطر البنكية وإدارتها

إن التطور الحاصل في الصناعة البنكية أدى إلى زيادة خدمات المتقدمة من طرف البنوك وتنوعها وزيادة تعقيد العمليات البنكية والمخاطر المرتبطة بها ، أصبح من ضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بعمل البنكي،ووضع الإجراءات الرقابية لازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة.

المطلب الأول :تعريف المخاطر البنكية وعوامل المؤثرة فيها

تواجه البنوك مخاطر عديدة ناتجة عن تطورات المتسارعة في مختلف أنشطتها والتي تعرقل السير الحسن لهذه الأنشطة لذلك أصبح على البنوك أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتعرف على هذه المخاطر ووضع الإجراءات المناسبة للحد منها.

الفرع الأول :تعريف المخاطر البنكية

تعرف المخاطر البنكية على[1]" أنها جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للبنك"

ويمكن تعريفها كذلك بأنها[2] :" احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها ،

وتعرف المخاطر البنكية : أنها تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين،مما نتج عنها أثار سلبية لها قدرة على تأثير على تحقيق أهداف البنك المرجوة وتنفيذ إستراتيجية بنجاح والبنوك تميز نوعين من الخسائر وهي[3]:

– **خسائر متوقعة** :وهي الخسائر التي يتوقع البنك حدوثها مثل توقع معدل عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات ، والتي يتحوط لها البنك باحتياطات مناسبة .

[1] خالد وهيب الراوي ، **إدارة المخاطر المالية** ، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، ط 2 ،2011 ، ص9.

[2] نفس المرجع السابق ،ص 10.

[3] بن عزوز بن علي ،عبد الكريم قندور ،جبار عبد الرزاق ، **إدارة المخاطر** ، دار الوراق ،الأردن ، ط 1 ،2013 ، ص120

– الخسائر غير المتوقعة :وهي الخسائر التي تتولد نتيجة لأحداث غير متوقعة ، مثل تقلبات مفاجئة في أسعار الفائدة ، أو تقلبات مفاجئة في اقتصاد السوق ، ويعتمد البنك في هذه الحالة على راس ماله لمقابلة الخسائر غير المتوقعة.

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في المخاطر

هناك العديد من العوامل التي تركت آثارا مهمة في مخاطر الأعمال البنكية نذكر منها[2]:

1–التغيرات التنظيمية والإشرافية: قامت العديد من الدول والتنظيمات المهنية المتخصصة بفرض العديد من القيود التنظيمية على عمل البنوك وذلك للتقليل من مخاطر المنافسة فيما بينها، والمحافظة على حدود معقولة من المخاطر خوفا من الأزمات المالية، الأمر الذي كان له آثار إيجابية في المخاطر، و مثال ذلك ما قامت به اتفاقيات بازل المختلفة حول تحديد المخاطر المختلفة بالبنوك وكيفية قياسها والإشراف عليها.

2–عدم استقرار العوامل الخارجية: أدى عدم استقرار الأسواق العالمية وعدم الاستقرار المستمر لأسعار الفوائد وأسعار صرف العملات و ابتداع البنوك لأدوات تغطية مستقبلية خاصة بالشركات المتعددة الجنسية إلى وجود مخاطر جديدة لم تكون موجودة سابقا ، مثل مخاطر التسعير ومخاطر السياسة ومخاطر سعر الفائدة...

3–المنافسة: تجبر المنافسة البنوك على تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار، و هذا ما أثر سلبا خاصة مع توسع البنوك في تقديم التسهيلات الكثيرة مقابل اكتساب العملاء أدى إلى ازدياد المخاطر، ومثال ذلك المخاطر الائتمانية.

4–التطورات التكنولوجية :والتي تعتبر من العوامل الايجابية على مخاطر العمل البنكي نتيجة زيادة قدرة البنك على تحديد مخاطرها، أو إدرتها بطريقة أفضل، ولكن نجم عن ذلك أيضا آثار سلبية تمثلت بمخاطر التجارة الالكترونية

[2] منير إبراهيم الهندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر.الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات المالية**،مكتبة الإسكندرية (بدون سنة نشر)،ص5

المطلب الثاني : أنواع المخاطر البنكية

تنقسم المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى نوعين رئيسيين وهما : المخاطر التقليدية والمخاطر الالكترونية

الشكل رقم (1-1) يمثل أنواع المخاطر البنكية :

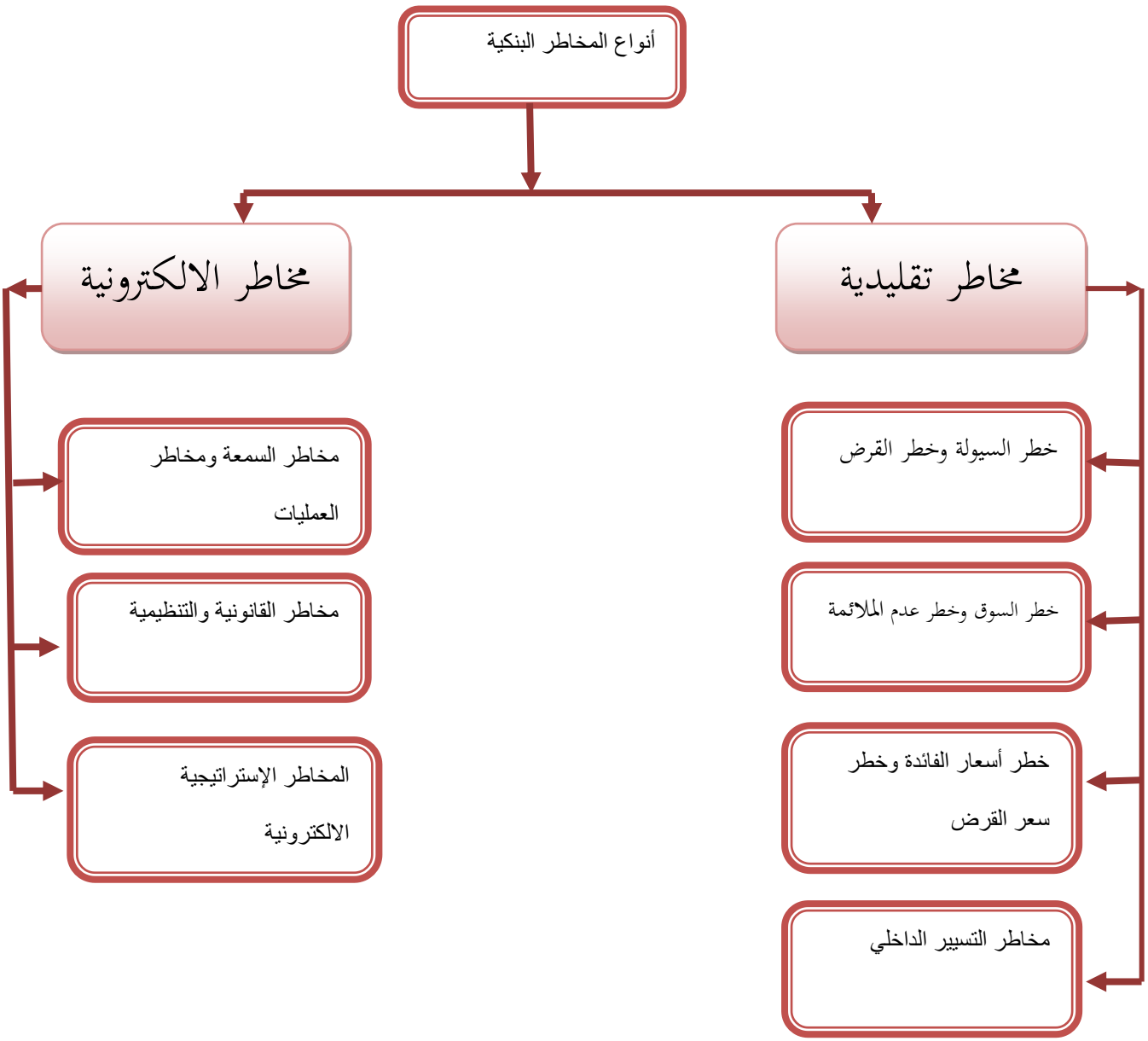

المصدر :من عداد الطالبة بالاعتماد على المرجع بن عزوز بن علي ،إدارة المخاطر.

أولا : المخاطر التقليدية[1]:

1_ خطر السيولة وخطر القرض

أ–خطر السيولة:تنشا هذه المخاطر عن عدم قدرة البنك على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات ،وعندما تكون سيولة البنك غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة التزاماته أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة مما يؤثر في ربحيته ، وفي الحالات القصوى من الممكن أن تؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام الملاءة المالية للبنك. و تنشأ مخاطر السيولة لعدة أسباب منها : – عدم ملائمة ما بين تواريخ استحقاق الأصول والخصوم.

– عدم متابعة الانحرافات بين التوقع الحالي وفائض النقد .

ب – خطر القرض : تنشأ المخاطر الائتمان بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في اصل القرض وفوائده ، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المفترض على الوفاء برد اصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد ،أو انه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لأخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد اصل القرض وفوائده .

وتنشأ المخاطر الائتمانية لعدة أسباب نذكر منها :

_ المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية والكوارث الطبيعية .

_المخاطر المرتبطة بالنشاط تم اذ هذا الخطر مرتبط بالعملية المراد تمويلها وكذا مدتها ومبلغها ومدى توفر الشروط نجاح هذه العملية .

_المخاطر المرتبطة بالظروف العامة وتحدث نتيجة لظروف الاقتصادية و التطورات السياسية والاجتماعية وغيرها.

[1] بن عزوز بن علي ،وآخرون،مرجع سبق ذكره ، ص 124.

2- خطر السوق و خطر عدم الملائمة المالية [1]

أ- خطر السوق: تعتبر الأدوات والأصول التي تم تداولها في السوق مصدر لهذا النوع من المخاطر التي تأتي إما لأسباب متعلقة بتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة تغير أحوال البنوك أي متغيرات الاقتصاد على مستوى الجزئي ، فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة متغير عام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل ، أما مخاطر السوق الخاصة تنشأ عندما يكون هنالك تغير في أسعار الأصول و الأدوات المتداولة بعينها نتيجة الظروف الخاصة بها .

ب_خطر عدم الملائمة المالية :تعرف الملائمة المالية برصيد الصافي للبنك ، بمعنى الفرق بين قيمة استعمالات والتزاماته ، فنقول أن البنك له ملائمة مالية في حالة ما إذا فاقت استعمالاته على التزاماته، ويعتبر خطر الملائمة المالية كنتيجة لتجنب المخاطر التي يتعرض إليها البنك ، بما في ذلك مخاطر القرض التي تنجم عن البنك في استرداد أمواله ،ومخاطرة الفائدة التي تجعل تكلفة موارده اكبر من عوائد استخدامه ، بالإضافة إلى مخاطر الصرف والسيولة التي تؤثر على راس مال البنك و إحتياطاته.

3-خطر أسعار الفائدة وخطر سعر الصرف [2]

أ-خطر أسعار الصرف :تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة بما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم تناسق أجال إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول ، وتتصاعد مخاطر أسعار الفائدة في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يتيح ما يلي :

-الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول

-يتوقف مقدار مخاطر أسعار الفائدة على مدى اختلاف أسعار الفائدة عن التوقعات التي بنيت عليها الفجوة ومدى تمكن البنك من تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب .

[1] بن عزوز بن علي ،عبد الكريم قندور، مرجع سبق ذكره ، ص125.

[2] عبد المعطي رضا ،محفوظ احمد :**جودة إدارة الائتمان** ،دار وائل للنشر ،عمان ،ط1 ،1999، ص213.

ب –خطر سعر الصرف : ينتج خطر سعر الصرف من الخسارة الناتجة عن تغير في سعر العملات ، وعليه فهو يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عمولات التقويم للنشاطات تلك المؤسسات ، ويمكن تسيير خطر الصرف بطريقتين :

– القضاء على خطر سعر الصرف :تقوم البنوك يوميا بتعديل وضعية سعر صرفها عملة بعد عملة لكي تقضي على الوضعيات الطويلة والقصيرة الأجل .

– تغطية سعر الصرف: إذ أن القضاء على خطر سعر الصرف غير ممكن فانه ممكن فانه يجب على البنك أن يغطي الخطر والتغطية تشير إلى تجنب التغيرات السريعة والشديدة لأسعار الصرف[1].

4_مخاطر التسيير الداخلي[2] :

أ– مخاطر التشغيل :توجد عدة أسباب تؤدي إلى تغيير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك ، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة لرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها ،وتعتبر مخاطر التشغيل في البنوك من المواضيع الحديثة نسبيا ،وعملية قياسها لها أهمية كبرى لأنها قد تسبب خسائر مباشر وغير مباشرة كبير للبنوك ، وينتج عن احتمال الخسارة مع عمليات رقابة النظم المحاسبية وعمليات الدخول على النظام بطريقة غير مصرح بها لاستخدام قنوات اتصال مختلفة ومنها شبكة الانترنيت ، إضافة احتمال تعرض لمخاطر التشغيل من الذين لديهم صلاحية الإطلاع على البيانات ونظم الحاسب الآلي الخاص بالبنك.

ب– مخاطر الإستراتيجية :هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى راس مال نتيجة الاتخاذ القرارات خاطئة أو تنفيذ خاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع قرارات القطاع البنكي كما يتحمل مجلس الإدارة البنك مسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية وكذا الإدارة العليا التي تتمثل

مسؤولياتها ضمان وجود إدارة مخاطر الإستراتيجية المناسبة للبنك ،وكذلك تحتاج البنوك إلى أنظمة الرقابة داخلية لضمان أن البنك غير معرض لمثل هذه المخاطر .

[1] طارق عبد العال حماد ،تقييم أداء البنوك التجارية ، **تحليل العائد والمخاطر** ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ، 2001 ،ص 13.

[2] عبد المعطي رضا وآخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص 214.

ثانيا :المخاطر البنكية الالكترونية

1-مخاطر السمعة ومخاطر العمليات[1]

أ-مخاطر السمعة :تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء او الأموال ،حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن البنك ونشاطه.

وبشكل عام ، فان مخاطر السمعة تكون نتيجة طبيعة لعدم نجاح البنك في إدارة احد أو كل أنواع المخاطر البنكية الأخرى التي يواجهها البنك ،وكذلك قد تنشأ في حالة عدم كفاءة أنظمة البنك أو منتجاته مما يتسبب بردود أفعال سلبية واسعة ،حيث يتسبب الإخلال بالاحتياطات الأمنية سواء بسبب الاعتداءات الداخلية أو الخارجية على نظام البنك في انتزاع ثقة العملاء في سلامة عمليات البنك ،كما تبرز مخاطر السمعة في حال عدم تقديم الخدمات العملاء حسب التوقعات أو عدم إعطائهم بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج أو خطوات حل المشاكل.

ب – مخاطر العمليات :إن الاعتماد على تكنولوجيا في تقديم الخدمات البنكية الالكترونية يعد خطر على امن النظام المصرفي ووجوده ، إذ أن تعرض الشبكة المعلومات لأي تخريب قد يؤثر على مجمل العمليات البنكية وينتهك ضمان سرية المعاملات المتعلقة بالعملاء ، وفي هذه المرحلة كثيرا ما يعرف العميل عن التعاملات البنكية الالكترونية وعلى البنوك تتبع ممارسات سليمة لضمان تسوية البيانات إلى جانب نزاهة النظام والبيانات ،وينبغي أن يجرى باستمرار اختبار ممارسات الأمان ومراجعتها بواسطة خبراء خارجيين أي يقوموا بتحليل أوجه تعرض الشبكة لمخاطر.

2-المخاطر القانونية والتنظيمية :تتجلى هذه المخاطر نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والإرشادات والتعليمات المنظمة للعمل البنكي ،وتنشأ المخاطر القانونية عن عدم التزام البنك بالقوانين المنظمة العمل في الدولة التي يعمل

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره ،ص ص 14-15.

بها البنك ، في حين تنشأ المخاطر التنظيمية عن مخالفة البنك القوانين والتنظيمية ضمن المخاطر التشغيلية وفق اتفاق بازل.

3-المخاطر الاستراتيجية الالكترونية: تنشأ هذه المخاطر في العمليات المصرفية الالكترونية من الأخطاء أو الخلل الذي قد يحدث نتيجة تبني استراتيجيات وخطط تقديم هذه العمليات والخدمات وتنفيذها التي قد تقع فيها الإدارة العليا ، وذلك في ضوء الحاجة الملحة لتقديم مثل هذه الخدمات ، في ضل تزايد الطلب عليها من جهة واشتداد المنافسة البنكية من جهة أخرى[1]

المطلب الثالث :مفهوم إدارة المخاطر البنكية ووظائفها

الفرع الأول :تعريف إدارة المخاطر البنكية

"هي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة ، وتصميم إجراءات من شانها أن تقلل إمكانية حدوث خسائر ، أو تقليل الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى[2]"

كما تعرف أيضا[3]:على أنها مختلف الأعمال التي تقوم بها الإدارة للحد من بعض الآثار السلبية الناتجة عن مخاطر بالرغم من أن معظم الطرق المتبعة للحد منها تتعلق بوضع الإجراءات أخرى بواسطة عقود الكافلات، الضمانات والتامين ومن المحتمل أن تقرير إدارة المخاطر قبول مستوى معين من المخاطر أي لا تتخذ أي إجراءات للحد من

[1] عبد المعطي رضا ،محفوظ احمد ، مرجع سبق ذكره ،ص 214.

[2] طارق الله خان، **إدارة المخاطر**، مطبعة الجامعة ،جدة المملكة العربية السعودية ،ط1، 2003 ، ص34.

[3] خالد وهيب الراوي ،مرجع سبق ذكره ،ص 10.

الاثار السلبية لهذه المخاطر وترتيبها وفقا للاولوية وذلك لكي تحدد مستوى المخاطر الذي يستقبل به تعظيم النتائج عند مستوى معين من المخاطر[1].

الفرع الثاني :وظائف إدارة المخاطر البنكية

ويمكن تلخيص الوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر في ما يلي[2] :

- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية.

- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في البنك.

- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص.

- مراقبة تطورات مخاطر الائتمان والتوصية بحدود تركز هذه المخاطر مع الأخذ بالاعتبار إجمالي المخاطر لمنتجات معينة –مخاطر الطرف الآخر- الصناعة- المنطقة الجغرافية.

- مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار.

- مراجعة المنتجات المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر ،المنافع ورفع تقارير بهذا الشأن للإدارة العامة.

- تطبيق النماذج التي تعتمدها المؤسسة في تحديد المخاطر رقميا والإشراف عليها.

- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة واقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات.

- نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى المؤسسة ككل.

[1] طارق الله خان، مرجع سبق ذكره ،ص 35.

[2] خالد وهيب الراوي ،مرجع سبق ذكره ،ص25.

المطلب الرابع :منهج عملية إدارة المخاطر ومسؤولية القيام بها

الفرع الأول : منهج عملية إدارة المخاطر

لقد تم التوصل من خلال التعاريف السابقة بأن مصطلح " إدارة المخاطر "يشير إلى العملية التي تقوم بها المستويات الإدارية المختلفة في أية مؤسسة للحد من المخاطر المحيطة بأنشطتها المختلفة، وهذا لا يتم إلا من خلال منهج علمي وعملي تستطيع من خلاله هذه المستويات الإدارية من أن تدير هذه المخاطر وهذا هو المقصود من مصطلح " إدارة المخاطر " ولتنفيذ عملية إدارة المخاطر بالشكل الصحيح والفعال لا بد من تحديد الخطوات [1]

1-تحديد المخاطر

من أجل إدارة المخاطر لابد أن نقوم أولا بتحديدها، فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من هذه المخاطر في حالة منح قرض

و هي :مخاطر الائتمان، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية.

إن عملية تحديد المخاطر يجب أن تتصف بالاستمرارية ويجب أن يتم فهم كافة مخاطرها على مستوى كل عملية وعلى مستوى كل نشاط.

2-**قياس المخاطر**: بعد تحديد المخاطر المتعلقة بكل نشاط، تكون الخطوة التالية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة و هي حجمه، مدته، واحتمالية حدوثه،و إن القياس الصحيح هو ذلك الذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.

[1] بن عزوز بن علي ،واخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 145-146,

3-ضبط المخاطر :بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر، حيث أن هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر ذات الأهمية، وهي تجنب هذه المخاطر، أو تقليل المخاطر،أو إلغاء أثر هذه المخاطر.

4-مراقبة المخاطرعلى البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الوقت والأهمية أن يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لديه.[1]

الفرع الثاني :مسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر البنكية:

يمكن تحديد الشركاء في عملية إدارة المخاطر كالآتي[2]:

1-**المراقبون أو السلطات الإشرافية:** لا يستطيع المراقبون أن يمنعوا انهيار أو إفلاس البنك، ولكن دورهم الرئيس هو تسهيل عمليات إدارة المخاطر، وتشجيع وجود بيئة جيدة لإدارة المخاطر في البنك من أهم عناصرها وجود إطار عام لإدارة المخاطر، وهذا يلعب دورا هاما في التأثير في المسئولين أو الشركاء الآخرين في إدارة المخاطر.

2-المساهمون: يقع على المساهمين عبء اختيار أعضاء مجلس الإدارة وهم المسئولون عن عمليات ،وبالتالي فإن اختيارهم يجب أن يكون اختيارا سليما يؤدي لضمان وجود إدارة مثلى في البنك.

[1] Mc Connell, Patrik, &, Blacker, Keith, An Approach to Modeling Operational Risk in Banks, Working Paper Series , Henley Management College, Greenland, 2000, pp 3-4.

[2] حشاد نبيل ، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية _موسوعة بازل ، الجزء الثاني** ،اتحاد المصارف العربية ،بيروت ،لبنان ،2005،ص ص 24_26

3-مجلس الإدارة: تقع مسؤولية إدارة البنك على مجلس الإدارة، حيث هو من يقوم بوضع الاستراتيجيات المختلفة وتعيين الموظفين وخصوصا الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل كما يقع عليه مسؤولية أن يكون البنك قويا ويعمل بصورة جيدة

4-الإدارة التنفيذية: وهي الإدارة المسئولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة، ويجب أن يكون لدى المديرين التنفيذيين الخبرة والقدرة على المنافسة، ولديهم دراية كافية بإدارة المخاطر البنكية.

5-لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي: تعد لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي بمثابة امتداد لوظيفة أو مهمة سياسة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر، ويجب أن تقوم لجنة لتدقيق والتدقيق الداخلي بالتأكد من التزام البنك بالأنظمة الرقابية الداخلية ونظم المعلومات، وعلى الرغم من أن لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي يلعبان دورا هاما في مساعدة الإدارة على إدارة المخاطر بصورة سليمة، إلا أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق جميع المستويات الإداريتي البنك.

6- المدققين الخارجيين: وهم غالبا ما يلعبون دورا تقييميا في عمليات المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر، ويجب أن يهتم المدققين الخارجيين ليس فقط بالفحص التقليدي لعناصر الميزانية وقائمة الدخل فحسب، وإنما يجب أن يكون تدقيقهم مركزا على المخاطر.

7-الجمهور العام أو المتعاملون مع البنك: يقع على المتعاملين مع البنك وخصوصا المودعين عبء أيضا في مجال إدارة المخاطر، وذلك من خلال مطالبة إدارة البنك بالإفصاح عن المعلومات المالية والتحليل المالي حتى يتمكنوا من تقييم أداء المصرف والمخاطر المحيطة بأنشطته وأعماله[1].

[1] حشاد نبيل ،مرجع سبق ذكره ص ص 27-28

خاتمة الفصل الأول :

من خلال هذا الفصل أعطينا لمحة عن التدقيق الداخلي وأهدافه ومفهومه المتمثل في كونه نشاط وظيفي تقييمي مستقل يؤسس داخل المنظمة لتقييم أنشطتها ومدى تطبيق الأنظمة المالية و المحاسبية فيها،وكذا التزام العاملين في كافة المستويات الادارية بالسياسات و الخطط والإجراءات الموضوعة من قبل الادارة لزيادة الفاعلية وتحسين الاداء، ويهدف التدقيق الداخلي عموما إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية بأقل التكاليف وتقديم الدعم و المعلومات للادارة العليا ،وكذلك تطرقنا إلى أنواع التدقيق ومن أهمها التدقيق الداخلي المالي ، التشغيلي ،والتدقيق المهام الخاصة، أما في المبحث الثاني استعرضنا مفهوم المخاطر البنكية والذي يتمثل في حالة من عدم التأكد، فهي احتمال لحدوث ظروف أو أحداث من شأنها أن يكون لها تأثير على أهداف البنك، ويشمل ذلك إمكانية حدوث خسارة أو ربح، أي حدوث اختلاف عن النتيجة المرجوة أو المخطط لها، وتطرقنا أيضا إلى العوامل المؤثرة فيها والتي تتمثل أهمها في المنافسة والتطورات التكنولوجية،ثم استعرضنا مجموعة أنواع المخاطر البنكية وكيفية الإدارة المخاطر البنكية تحديدها وضبطها ومراقبتها ، وفي الأخير تطرقنا إلى تطرقنا إلى مسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر البنكية

مقدمة الفصل الثاني :

إن التطور التقني في استخدام الوسائل الإلكترونية والأموال الإلكترونية ، أدى إلى زيادة الخدمات البنكية المقدمة من قبل البنوك وتنوعها، وزيادة تعقيد العمليات المصرفية في سوق سمته المنافسة الشديدة، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة.

جاء تطور مفاهيم التدقيق الداخلي في المؤسسات البنكية ليعكس هذه التطورات والاحتياجات الخاصة، حيث أصبح التدقيق الداخلي مصدرًا استشاريًا وتوجيهيًا يساعد في تحمل مسؤوليات إدارة المخاطر، وتقليل المخاطر إلى حدود مقبولة، أن نشاط التدقيق الداخلي مهتم بتقويم إدارة المخاطر وتحسين فعاليتها، حيث يتم من خلال عملية التقويم تحديد المجالات التي تتطلب تركيزًا وعمقًا عند إجراء عملية التدقيق..

ويمكن القول أن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسة في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح أعلى إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات والفشل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك، لذا فإن الفهم الصحيح للمخاطر البنكية وإدارتها ، تتطلب الإجابة عن العديد من التساؤلات حول:

- **ما هي أهمية التدقيق الداخلي في البنوك وما هي مبررات وجوده ؟**
- **ما هي أهداف التدقيق الداخلي في البنوك ومنهجية المتبع فيه ؟**
- **ما هو دور وظيفة التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر ؟**

المبحث الأول : دور التدقيق الداخلي في البنوك

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهمية التدقيق الداخلي في البنوك والى أهدافه ومبررات وجوده

المطلب الأول : مبررات وجود التدقيق الداخلي في البنوك

ويمكن تلخيص مبررات وجود التدقيق الداخلي في البنوك بما يلي [1]:

1-إن البنوك تقوم بالعديد من المعاملات ضمن الأقسام العديدة فيها ابتداء بالودائع ومرورا بالكمبيالات و الاعتمادات والجاري مدين والتسهيلات الائتمانية وما يتبع ذلك من المعاملات المختلفة، لذلك فإن تبعا إلى هذا التنوع في العمليات البنكية تبدو الحاجة الملحة إلى وجود التدقيق الداخلي.

2-أن عدد المتعاملين مع البنك كبير جداً، لا يأتون صدفة أو إنما هناك ما يسمى بالعميل الدائم (المستقر) لذلك كان لزاما على البنك أن يوفر الثقة لهذا العميل بالحفاظ على سمعة البنك من خلال إدراك العميل بعدم وجود أية تلاعبات أو اختلاسات في هذا البنك كنتيجة حتمية لتوفير جهاز رقابة وضبط فعال.

3-وجود إمكانية التلاعب في العمليات البنكية خاصة بعد حدوث ظاهرة المكننة في البنوك، مما أتاح المجال المناسب لحدوث تلك التجاوزات.

4-علاقة الرقابة الداخلية والتدقيق بسياسات التوظيف حيث تبدو هذه العلاقة في تشجيع الموظف الدقيق والصادق بعمله ومعاقبة الموظف المقصر بالاعتماد على تقارير المدقق الداخلي.

5-بالإضافة إلى أن التدقيق الداخلي يعطي العميل الثقة بالبنك، فإن هذا التدقيق تبدو أهميته أيضا في إعطاء المساهمين في المشروع الصورة الواضحة عن سير العمليات فيه.

[1] احمد حلمي جمعة ،الاتجاهات المعاصرة قي التدقيق والتأكيد ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن ،ط1،2007 ،ص 93 .

المطلب الثاني :عناصر التدقيق الداخلي في البنوك

تتمثل عناصر التدقيق الداخلي في البنوك في ثلاثة عناصر[1]:

أولا:تقدير المخاطر البنكية

تتعرض البنوك للعديد من المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها وهذه المخاطر ناتجة عن عدة عوامل خارجية وداخلية لذا فإن فهم المدقق لطبيعة هذه المخاطر وانعكاساتها على النواحي الإدارية و المالية بات أمرا ضروريا لنجاح مهمته، ولفهم طبيعة هذه المخاطر يجب أن يكون ملما بمحددات النشاط البنكي الخارجية والداخلية والتي تتمثل المحددات الخارجية في المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي ، قوانين البنوك و قوانين البنك المركزي،و قوانين سوق المال ،.أما بالنسبة للمحددات الداخلية فهي تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل البنك بين الجمعية العامة و مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين، وبعد معرفة المدقق لمحددات النشاط البنكي تأتي الخطوة الثانية وهي التطرق إلى معرفة المخاطر التي تواجه القطاع البنكي وكيفية التحكم فيها والسيطرة عليها وذلك من خلال تحديد مسبق لحدوث هذه المخاطر واستعمال التقنيات والوسائل التي تساهم في تنفيذ عملية التدقيق بكفاءة ومهارة[2].

[1] أحمد حلمي جمعة :التدقيق للحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،ط1، 2010 ،ص10

[2] نفس المرجع السابق ،ص12.

ثانيا : إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك

لقد بين التدقيق الداخلي أنه لا يوجد تحكم في المخاطر البنكية (تحديد أو تخفيض المخاطر)إلا إذا لعبت أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك دورها كما ينبغي، لذلك تعتبر عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك الخطوة الأساسية في عملية التدقيق وذلك لهدف ضمان تنفيذ صحيح ودقيق لإجراءات الرقابة الداخلية بشكل يؤمن للبنوك المصداقية والصحة لنظام المعلومات المستخدم. **ويمكن حصر إجراءات الرقابة الداخلية للبنوك في نقاط كما يلي**[1]:

- تحديد واضح لأهداف الرقابة.
- استعمال دليل الإجراءات.
- الفصل في الوظائف و الموضوعية في الحسابات.
- توفر كفاءة ومصداقية لدى الموظفين.
- توفر كفاءة في نظام المعلومات ومراقبة الأداء.

[1] أحمد حلمي جمعة :التدقيق للحسابات،مرجع سبق ذكره ،ص12-13.

ثالثا : برنامج التدقيق المحاسبي للبنوك

إن الاعتماد على المعلومات المحاسبية والمالية يتوقف على مدى كفاءة أصحاب مهنة ا المحاسبية والتدقيق على حد سواء حيث تعتبر هذه المعلومات أهم المصادر إذ أنها تعكس صورة حقيقية عن حالة البنك، فمن خلال هذا العنصر فدور المدقق الداخلي يتمثل في قيامه باستكمال المعطيات التي تؤثر على إصدار الحكم بخصوص الحالة المالية للبنك في الخطوات التالية[1]:

– جمع البيانات المالية و المستندات الخاصة بالبنك، تتمثل في القانون الأساسي، دليل حسابات البنك، الميزانيات، القوائم المالية.

– إبداء الرأي الأولي في نظام الرقابة الداخلية من ناحية الكفاءة و سلامة هذا النظام.

– دراسة جميع الحوادث المالية التي مر بها البنك (أسبابها وعواقبها)، مع الإشارة إلى التدابير التي اتخذت لتفادي تكرار حدوثها .

إضافة إلى أن المدقق عليه أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات القوائم المالية للانشطة البنكية وهي[2]:

درجة السيولة تعتبر ذات أهمية نسبية مرتفعة ف الميزانيات.

- معطيات خارج الميزانية ذات أهمية نسبية.
- تخضع البنوك لقواعد وتشريعات مميزة يختص بها القطاع.
- طبيعة مختلفة للمنتجات خاصة المتطورة منها

[1] خالد راغب الخطيب :الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره،ص14.
[2] نفس المرجع السابق ،ص 15.

المطلب الثالث :منهجية التدقيق الداخلي في البنوك

يجب على دائرة التدقيق الداخلي إعداد منهجية أو خطة واضحة للتدقيق بحيث تشمل كافة المهام الواجب انجازها خلال الفترة المحددة على أن تأخذ بالاعتبار ما يلي[1]:

1 - توقيت وتكرار عمل التدقيق الداخلي ،وكذلك الأنشطة التي ستخضع للتدقيق على أن يكون تدقيق يومي لبعض الأنشطة الخطرة ،وتدقيق أسبوعي وشهري وسنوي وفقا لطبيعة ودرجة مخاطر كل نشاط.

2 - أن تكون خطة التدقيق واقعية ويمكن تنفيذها بحيث تتلاءم مع حجم عمليات البنك.

3 - أن تكون خطة التدقيق شاملة لكافة أنشطة البنك بكافة الدوائر والفروع .

4 - تحديد منهجية الفحص والتدقيق لكافة الأنشطة بالبنك المستندة إلى درجة المخاطر.

5 - مراعاة التطورات الفنية والمستجدات في الأنشطة البنكية ودرجة المخاطر المتوقعة.

6 - إن تحدد الخطة بوضوح الموارد المالية والإدارية اللازمة لتنفيذ الخطة من حيث عدد الموظفين ومؤهلاتهم العلمية والعملية والاحتياجات التقنية اللازمة لتنفيذ الخطة بنجاح.

[1] القباني ، ثناء علي ،السواح،نادر شعبان إبراهيم ، **النقود البلاستيكية واثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف التجارية** ،دار الجامعية ،مصر ، الطبعة 1، 2006 ،ص ص 174-178

المطلب الرابع : أهداف و أهمية التدقيق الداخلي في البنوك

الفرع الأول :أهداف التدقيق الداخلي في البنوك

إن الهدف الرئيسي من تدقيق في عمليات البنكية، هو تقديم رأي مستند إلى المعايير الدولية للتدقيق أو الممارسات المحلية المناسبة، التي يتم وضعها حول صحة البيانات المالية السنوية للبنك، والتي تم إعدادها بشكل دوري، وغالبا ما يطلب من المدقق الداخلي للبنك، أن يقدم تقارير لأغراض خاصة بالجهات العليا المشرفة على البنك و إلى السلطات النظامية الأخرى [2]

وفيما يلي أهم أهداف التدقيق الداخلي فيالبنوك[1] :

- ✓ تيسير تحقيق أهداف العمل في البنك؛
- ✓ الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في البنك ؛
- ✓ تقييم نظام الرقابة الداخلية والنظم و الإجراءات؛
- ✓ حماية أصول البنك؛
- ✓ تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر؛
- ✓ استعراض ومراجعة الالتزام بالسياسات؛
- ✓ الإجراءات و القوانين واللوائح داخل البنك ؛
- ✓ . زيادة الموثوقية بالقوائم المالية .

[1]أحمد حلمي جمعة ،التدقيق للحسابات مرجع سبق ذكره ،ص18.

عملية التدقيق الداخلي في البنوك لها أهداف يجب بلوغها ،ولذلك نجد أنها ذو قيمة ولكن بتفاوت في تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر، من أجل حماية أصول المصرف والتقليل من خلال تحديد الأسباب المؤدية إليه والتحكم فيه.

الفرع الثاني: أهمية التدقيق الداخلي في البنوك

يعتبر الجهاز المصرفي قطاعا فاعلا وحيويا في إدارة الاقتصاد ومواكبة التطورات التي يمر بها من خلال توفير القنوات والأطر المؤسسية اللازمة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو سبل الاستثمار الحقيقي الداعم لمسيرة النمو المطرد.

ومن المعروف أن ممارسة أنشطة الإجراءات الأعمال البنكية يحفه مجموعة من المخاطر وأن ترك الأنشطة والممارسات المصرفية بدون عملية تدقيق ومراقبة سيؤدي إلى مشاكل تهدد بخطر فقدان العملاء لودائعهم وفقدان البنوك لرؤوس أموالها وبالتالي إمكانية الإفلاس أو المقاضاة أمام المتعاملين أو وقوع مخالفات على البنك من قبل الجهات المشرفة الحكومية التي تمارس أنواع الرقابة الخارجية الحكومية على البنوك كالبنك المركزي، لذلك كان من المهم جدا وجود دوائر ووحدات تقوم بمهمة التدقيق والفحص والتأكد من داخل البنك على الإجراءات التي ينفذها المدراء والأفراد داخل البنك [1].

[1] الواردات خلف عبد الله ، التدقيق بين النظرية والتطبيق وفقا للمعايير الدولية ، مؤسسة الوراق ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 67.

المبحث الثاني : التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر

الغاية من إدارة المخاطر هي تخفيف احتمالات حدوث الخسائر، وتخفيض النتائج المالية لهذه الخسائر عند وقوعها، ولتحقيق ذلك لابد من إجراء عدد من الخطوات الأساسية تبدأ بتحديد جميع المجالات والأنشطة التي تكون عرضة للمخاطر داخل البنك، وبعد التعرف على المخاطر المختلفة تبدأ عملية تقييمها من خلال قياسها بشكل كمي لمعرفة حجم الخسائر المتوقع أن ينتج عنها، ثم بعد ذلك تأتي مرحلة التعامل مع هذه المخاطر و كيفية الاستجابة لها.

و المدقق الداخلي هو العنصر الفعال في إدارة المخاطر البنكية، حيث يستطيع الوصول إلى العديد من البيانات والمعلومات التي من شأنها تقليل المخاطر بنسبة كبيرة وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تشهد فيها أسواق المال انهيارات كبيرة و إعلان العديد من المؤسسات الإفلاس [1].

المطلب الأول : دور وظيفة التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر البنكية

قبل تقديم دور التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر، لابد لنا من توضيح كيف تتم عملية إدارة المخاطر على مستوى البنك ، حيث تعتبر إدارة البنك المسئول الأول عن هذه العملية، فالإدارة العليا تحدد الأهداف والاستراتيجيات والخطط اللازمة لتحقيق الهدف الأساسي لأي البنك وهو الربح، وذلك بما يتناسب مع ظروف البيئة المحيطة بها وضمن إمكانياتها ومواردها، وتعتبر المخاطر من العوائق الأساسية التي تحول أمام تحقيق ذلك[2].

[1] شادي صالح البجيري ، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر ،لدى البنوك** السورية ،مذكرة ماجستر في مالية المؤسسة ، جامعة دمشق ، (2011) ، ص84 .

[2] نفس المرجع السابق، ص87 .

لذلك أول عمل يجب على الإدارة القيام به هو تحديد المجالات والأنشطة التي يمكن أن تتعرض للمخاطر، وتحديد العوامل التي تؤدي إلى هذه المخاطر، وهنا يأتي دور التدقيق الداخلي في تقديم المساعدة للإدارة في تحديد الأحداث السلبية والتي يمكن أن يكون لها أثر سلبي على تحقيق أهداف البنك وتنفيذ إستراتيجيتها. وبعد ذلك تأتي مرحلة تقييم للأحداث السلبية التي تم تحديدها من خلال قياسها بشكل كمي وذلك من خلال معرفة البعدين الأساسيين لتقييم أية خطر وهما:

-تقدير احتمال حدوث هذا الخطر.

-تقدير حجم تأثيره هذا الخطر.

ويلعب التدقيق الداخلي دور أساسي في عملية التقييم من خلال تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر واحتمال حدوثها، و إعادة احتساب التقييم والتأكد من صحته، لتقديم تأكيد معقول للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساسه التعامل مع المخاطر تم بالشكل الصحيح.

وهنا تأتي المرحلة الأخيرة وهي كيفية استجابة الإدارة للمخاطر والتعامل معها، حيث ممكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر، كقبول الخطر، أو تجنب الخطر، أو التخفيف من هذا الخطر استنادا إلى درجة احتمال حدوثه، ودرجة تأثيره، ويلعب التدقيق الداخلي في هذه المرحلة دورا هاما من خلال تقديم المشورة والنصح للإدارة حول الخيار الأنسب لمعالجة المخاطر بالمقارنة مع تكلفة هذا الخيار.

و يقوم التدقيق الداخلي باختبار فعالية عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظام الرقابة ودوره في تخفيف أو التخلص من المخاطر المحتملة من خلال المراقبة المستمرة يوم بيوم لعملية إدارة المخاطر ومدى تنفيذها بما يتفق مع خطط واستراتيجيات وأهداف البنك، ويقوم أيضا بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلا ومدى فعالية الخيار الذي اتبع للتعامل معها.[1]

[1] شادي صالح البجيري، مرجع سبق ذكره ،ص ص 87-88 .

ومن المهام الرئيسية أيضا لنشاط التدقيق الداخلي التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية إدارة المخاطر وفي الوقت المناسب إلى :مجلس الإدارة، ويوضح الشكل التالي هذا الدور كما يلي:

الشكل رقم (2_1) :دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

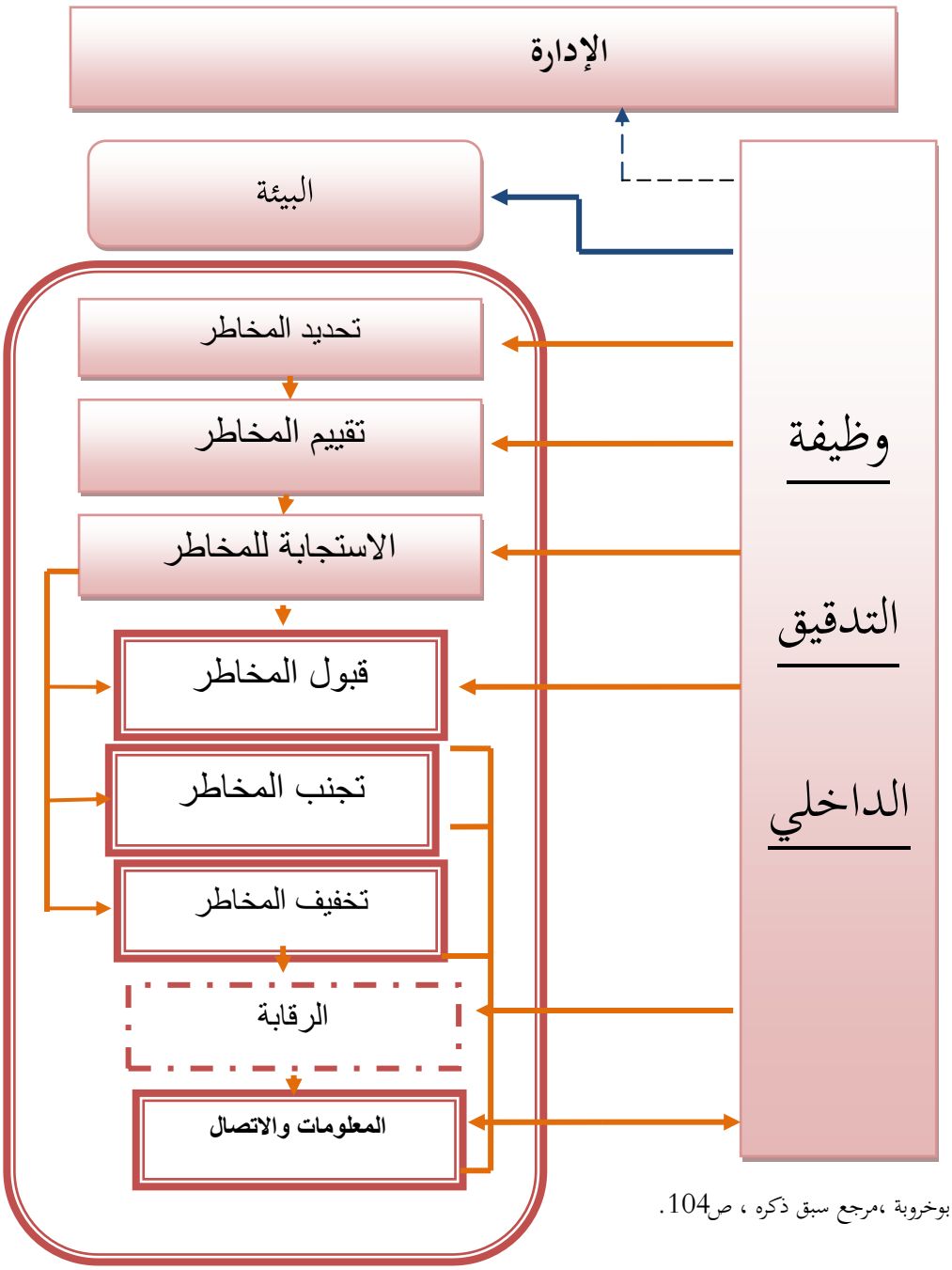

المصدر: بوخروبة ،مرجع سبق ذكره ، ص104.

وأشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها ،كما أشار إلى الأدوار التي يجب عليه تجنبها في مراحل عملية إدارة المخاطر ، ومن أهمها[1]:

الدور الوظيفي والتخصصي لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر :

1-تقديم المساعدة للإدارة في تحديد وتقييم المخاطر.

2-تقديم النصح والمساعدة للإدارة في الاستجابة للمخاطر.

3-ترتيب أنشطة وخطوات عملية إدارة المخاطر.

4-تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر وتوحيدها.

5-المحافظة على إطار عملية إدارة المخاطر وتطويره.

6-تأييد ودعم القائمين على إدارة المخاطر.

7-تطوير إستراتيجية إدارة المخاطر وعرضها على مجلس الإدارة.

الدور المرفوض للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر:

1-تحديد المخاطر الجوهرية.

2-تنفيذ عملية إدارة المخاطر و إخضاعها لسيطرته.

3-إدارة التأمين على المخاطر.

4اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر.

5-تنفيذ إجراءات الاستجابة للمخاطر نيابة عن الإدارة.

6-تحمل مسؤولية عملية إدارة المخاطر.

[1] إبراهيم رباح ، إبراهيم المدهون ،**دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة** ،مذكرة ماجستير ،الجامعة الإسلامية غزة ، 2011، ص ص 61-62 .

المطلب الثاني :العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر إحدى التخصصات المرتبطة بشكل كبير مع التدقيق الداخلي وتشكلان أدوات مهمة ومترابطة في إدارة البنوك فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق، ولكن اليوم تم الفصل بين الوظيفتين من حيث المهام والتكامل التنظيمي، وتظهر مستويات العلاقة من خلال الخمس عناصر التالية[1]:

1 - **مرحلة تخطيط عملية التدقيق:**

عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق يتم تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية ويتم تحديدها بناء على دليل المخاطر، ويتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطرة.

2 - **مرحلة التنفيذ:**

خلال هذه المرحلة يكون المحور الأساسي في تنفيذ عملية التدقيق هو اختبار مدى فعالية الرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر أو الحد منها.

3 - **مرحلة أوراق العمل:**

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق ويتم الربط بين كل نتيجة وملاحظة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض إليها البنك ويتم تقديم توصيات بخصوص خطر معين وذلك بالتعاون بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

[1] مرابطي نوال ،دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ، مذكرة ماستر أكاديمي ، جامعة ورقلة ، الجزائر ،2013 ،ص 18.

4 – مرحلة إعداد تقرير التدقيق

يتم تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من طرف المدقق وتتضمن هذه النتائج تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا التي بدورها تصدر التعليمات إلى إدارة المخاطر الأخذ بتوصيات المدقق وهنا إدارة المخاطر تقوم بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها وكيفية تجنبها.

5 – **مرحلة المتابعة:**

بعد إعداد التقرير تكون هنا المتابعة لتنفيذ التوصيات التي رخص عليها التقرير، كما يتم متابعة وتقييم نظام الرقابة على أساس المخاطر وذلك بالتنسيق بين وحدة التدقيق ووحدة إدارة المخاطر و تهدف عملية المتابعة إلى السيطرة على المخاطر و إدارتها بالطريقة التي تقلل من تعرض البنك للخسارة، وبالتالي نجد أن هناك توافق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على– توحيد نماذج عملياتها بشكل يضمن للطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما[1].

[1] مرابطي نوال ، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

المطلب الثالث :التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر

بعد تحديد المخاطر من قبل الجهات المختصة يتم مناقشتها مع مدير المخاطر في البنك، الذي بدوره يقوم بعرضها على الإدارة التنفيذية للبنك لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها وإدارتها بشكل يضمن تحقيق أهداف البنك، حيث يتم التنسيق بين مدير المخاطر و المدقق الداخلي لأخذ توصياته بشأن المخاطر .فتعد إدارة المخاطر مسؤولية مشتركة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ،فمهام إدارة المخاطر هي القيام بجميع العمليات التي من شأنها توفير إدارة شاملة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف، أما المدقق الداخلي فتتمثل وظيفته في التحقق من التوصيات التي تم وضعها بشأن إدارة المخاطر وبذلك التعاون يمكن الحصول على إدارة جيدة للمخاطر[1].

[1] the Institute of internal auditors .(2009) IIA position paper the role of internal auditing in entreprise –wide riske management ,USA.2009,p 10.

المطلب الرابع : مراحل تدقيق إدارة المخاطر

يتم تقييم وتدقيق برنامج إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي او بواسطة مدقق خارجي وهذه العملية تشمل بشكل عام الخطوات التالية[1]:

1 – مرا جعة أهداف إدارة المخاطر وسياستها

تتمثل الخطوة الأولى في مراجعة سياسات إدارة المخاطر التي تنتهجها المؤسسة ومعرفة أهداف البرنامج ، وحتى لو لم يكن لدى المؤسسة سياسة إدارة المخاطر رسمية مكتوبة فان تحليل الإجراءات ونمط الحماية يمكن أن يشير إلى وجود سياسة قائمة فعلا ، وبعدها يتم التعرف على أهداف البرنامج ثم يتم تقييمه لتقرير مدى مناسبته للمؤسسة في تقييم برنامج إدارة المخاطر الذي وضعته المؤسسة ومعرفة أهداف هذا البرنامج ومدى مناسبته للمؤسسة ويشمل هذا التقييم عموما تدقيق موارد المؤسسة المالية وقدر على تحمل الخسائر المعرضة لها، وذلك بهدف تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد المنظمة المالية وقدرتها على تحمل الخسارة ،وعندما تكون أهداف إدارة المخاطر قاصرة يتم صياغة أهداف أخرى وعرضها على الإدارة للموافقة عليها، وفي حالة وجود تناقض بين التطبيق والسياسة يلزم التوفيق بين الاثنين إما بتغيير الأهداف أو بتغيير أسلوب المؤسسة في التعامل مع المخاطر وفي الأحوال التي تكون فيها الأهداف غير واضحة ينبغي تقديم توصية بإعادة صياغة فلسفة المؤسسة فيما يتصل بإدارة المخاطر وتبني سياسة إدارة مخاطر أكثر ملائمة في هذا الخصوص .

2 – التعرف على المخاطر وتقييم التعرض للخسارة

بعد الانتهاء من تحديد وتقييم الأهداف تأتي خطوة التالية التعرف على احتمالية تعرض المؤسسة للمخاطر والتقنيات المستخدمة في ذلك ، وتكون تقنيات مراجعة إدارة المخاطر هي في جوهرها نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر.

[1]طارق عبد العادل عماد ،**إدارة المخاطر (أفراد ، إدارات ،شركات ، بنوك)** ، ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ط1 ،2003 ،ص ص 120-122.

وفي حالة إغفال وتجاهل تعرضات رئيسية ينبغي على المدقق الداخلي أن يتعرف على الوسائل والمقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها بأنسب البدائل .

أما في حالة عدم كفاية الوسائل المستخدمة للتصدي لهذه التعرضات فينبغي على المدقق الداخلي التوصية باتخاذ التدابير التصحيحية.

3 - تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض (دراسة البدائل)

بعد أن يتم التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسة وقياسها يدرس المدقق الداخلي المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل المخاطر، وينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل المؤسسة مع المخاطر لتفاديها أو التقليل منها[1].

4 - تقييم تدابير إدارة المخاطر التي تم تنفيذها

تأتي الخطوة التالية وهي يتم تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض للمخاطر والتحقق من أن القرار قد تم تنفيذه على أكمل وجه، كما تشمل هذه الخطوة أيضا مراجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة. وقد نصت المعايير الدولية للممارسة المهنة التدقيق الداخلي في هذا الصدد في المعيار رقم 2120 الخاص بإدارة المخاطر على ما يلي [2]:

- ✓ يجب على وحدة التدقيق الداخلي تقييم فعالية إدارة المخاطر وكذا المساهمة في تطوير إجراءات إدارة المخاطر.

[1] طارق عبد العال عماد ،مرجع سبق ذكره ، ص123.

[2] بوخروبة الغالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

- ✓ يقع على عاتق التدقيق الداخلي تقييم التعرض للمخاطر المتعلقة بالمؤسسة ، وتشمل كافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة ونظم المعلومات من خلال الأتي :
  - ➢ تقييم و موثوقية و سلامة المعلومات المالية والتشغيلية .
  - ➢ تقييم فعالية وكفاءة العمليات.
  - ➢ تقييم مدى حماية الأصول.
  - ➢ تقييم مدى الامتثال للقوانين ، الأنظمة والعقود .
- ✓ كما ينبغي على التدقيق الداخلي في المؤسسة تقييم احتمالات حدوث الاحتيال والغش ،وكيفية إدارة المؤسسة لهذه المخاطر وتشمل :
  - ➢ الإبلاغ عن المخاطر بما يتفق مع الأهداف المهمة ،كما يجب الانتباه إلى المخاطر المالية.
  - ➢ إدراج المعارف التي تم اكتسابها حول إدارة المخاطر أثناء القيام بالعمليات الاستشارية في تقييم إجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمؤسسة.
  - ➢ مساعدة الإدارة في إدارتها للمخاطر أو تحسين إجراءاتها [1].

[1] بوخروبة الغالي ، مرجع سبق ذكره ،ص 103 .

5 - التقرير والتوصية بإدخال التغييرات لتحسين البرنامج

يتم في هذه الخطوة إعداد تقرير مكتوب ومفصل حول نتائج التحليل متضمنا التوصيات اللازمة بإجراءات تغييرات وتعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر، ويرفع إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ولجنة التدقيق وكذا المساهمين وأصحاب المصالح إذا لزم الأمر.

مما سبق ذكره يتضح أن هناك دور فعالا للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك ، فوظيفة التدقيق الداخلي هي تقديم المشورة لكل من الإدارة التنفيذية و إدارة المخاطر ،كما أن هناك تنسيقا بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر فكلتا الوظيفتين يكمل بعضهما البعض مع الحفاظ على استقلالية كل منهما . فالإدارة المخاطر تستعين بإدارة التدقيق الداخلي في مراحل عملها المختلفة لما لها من خبرة في تقييم المخاطر وتحديدها ، وكذلك المدقق الداخلي يستعين بإدارة المخاطر في الكثير من العمليات المتعلقة بأدائه[1].

[1] طارق عبد العال عماد ،مرجع سبق ذكره ،124 .

خلاص الفصل الثاني :

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في البنوك وخصوصا عندما تحول مفهومه من مهمة تقييم يكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتنبؤ لهذه الأخطاء خاصة في معاملات البنوك.

بالإضافة إلى أن التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة وإضافة قيمة للمؤسسة، كما يعمل على تقييم وتحسين إدارة المخاطر،وتحقيقا لهذا الدور يجب على المدقق الالتزام بالمعايير المتعارف عليها والتي تطرقنا إليها في الفصل الأول ،ودلك لتحديد طبيعة العمل المصرفي حتى يتمكن من وضع خطة مناسبة لإجراء عملية التدقيق في البنك، و هناك دور مهم للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك ،وازداد الاهتمام بهذا الدور بعد الأزمة المالية التي تعرضت لها البنوك ، فقد أجبرت الضغوط التنظيميق والاقتصادية المنظمات إلى زيادة الاهتمام بالمخاطر التي تتعرض لها ومتابعتها للتخفيف منها وإتباع نهج أكثر شمولية لإدارتها ,وللتدقيق الداخلي في البنك دور فعال لضمان الكفاءة والفاعلية في القطاع المالي فالتدقيق الداخلي يوفر بحكم تعريفه ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات البنكية .

الموضوع

الشكر.....(**I**)

الإهداء.....(**II**)

قائمة الجداول.....(**III**)

قائمة الأشكال.....(**III**)

مقدمة عامة.....(**أ– د**)

الفصل الأول : الإطار النظري حول التدقيق الداخلي و المخاطر البنكية وكيفية إدارتها.....(**5–30**)

مقدمة الفصل الأول.....(5)

المبحث الأول : عموميات حول التدقيق الداخلي.....(**6–17**)

المطلب الأول : مفهوم التدقيق الداخلي ومراحل تطوره.....(6-8)

المطلب الثاني : أهداف التدقيق الداخلي وأهميته.....(9-10)

المطلب الثالث : أنواع التدقيق الداخلي و معاييره.....(10-13)

المطلب الرابع : حقوق وواجبات المدقق الداخلي ومنهجيته.....(14-17)

المبحث الثاني : مدخل إلى المخاطر البنكية وإدارتها.....(**18–30**)

المطلب الأول :تعريف المخاطر البنكية أو العوامل المؤثرة فيها.....(18-19)

المطلب الثاني :أنواع المخاطر البنكية.....(20-25)

المطلب الثالث : مفهوم إدارة المخاطر البنكية ووظائفها.....(25-26)

المطلب الرابع :منهج عملية إدارة المخاطر ومسؤولية القيام بها.....(27-29)

خاتمة الفصل الأول.....(30)

الفصل الثالث :دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك.....(32–51)

مقدمة الفصل الثاني.....(32)

المبحث الأول :دور التدقيق الداخلي في البنوك.....(33–39)

المطلب الأول : مبررات وجود التدقيق الداخلي في البنوك.....(33)

المطلب الثاني : عناصر التدقيق الداخلي في البنوك.....(34-36)

المطلب الثالث : منهجية التدقيق الداخلي في البنوك.....(37)

المطلب الرابع :أهداف وأهمية التدقيق الداخلي في البنوك.....(38-39)

المبحث الثاني : التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.....(40–51)

المطلب الأول : دور وظيفة التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر البنكية.....(40-43)

المطلب الثاني : العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.....(44-45)

المطلب الثالث :التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر.....(46)

المطلب الرابع :مراحل تدقيق إدارة المخاطر.....(47-50)

خاتمة الفصل الثاني.....(51)

الفصل الثالث :دراسة مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل المخاطر البنكية على مستوى وكالة البنك الوطني الجزائري BNA بمستغانم

التمهيد.....(53)

المبحث الأول :الإطار المنهجي العام للدراسة الميدانية.....(54 –55)

المطلب الأول :مجال الدراسة.....(54-55)

المطلب الثاني :أدوات الدراسة.....(55)

المبحث الثاني :البنك الوطني الجزائري نشأته وتطوره.....(**56-60**)

المطلب الأول : تطور النظام البنكي الجزائري.....(56-57)

المطلب الثاني :تعريف البنك الوطني الجزائري واهم وظائفه.....(58-60)

المبحث الثالث :تعريف وكالة البنك الوطني BNA.....(**61-76**)

المطلب الأول : تعريف ونشاط البنك الوطني الجزائري BNAوهيكله التنظيمي "وكالة مستغانم"....(61-68)

المطلب الثاني :التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر (حالة البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم).....(69-73)

المطلب الثالث : الأساليب الوقائية لمواجهة مخاطر الإقراض بالوكالةBNA .....(73-75)

خاتمة الفصل الثالث.....(76)

خاتمة عامة.....(**أ- د**)

المراجع.....(84-87)

الملاحق.....(88-96)

الكتب باللغة العربية

1_ عبد المعطي رضا ،محفوظ احمد :**جودة إدارة الاتمان** ،دار وائل للنشر ،عمان ،ط**1** ،(1999).

2_منصور حامد محمود ، مُحَمَّد أبو العلا الطحان ،مُحَمَّد هشام الحموي ، **أساسيات المراجعة** ،مطبعة جامعة القاهرة،مصر، ط 1 ، (1999).

3_علي إبراهيم طلبة ،مُحَمَّد توفيق مُحَمَّد،**المراجعة والمراقبة المالية** ، مطبعة جامعة عين الشمس ، القاهرة ، ط1 ، (2000).

4-طارق عبد العال حماد ،تقييم أداء البنوك التجارية ،**تحليل العائد والمخاطر** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،(2001).

5_جلال مطاوع إبراهيم ، تحسين بهجات الشادلي ، محمود شوقي عطا الله ، **دراسة تطبيقية في المراجعة** ، مطبعة جامعة القاهرة، مصر،ط2 ،(2002).

6_ مُحَمَّد بوتن، **المراجعة وتطبيق الحسابات من النظرية إلى التطبيق** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،(2003) .

7_ طارق الله خان، **إدارة المخاطر**، مطبعة الجامعة ،جدة المملكة العربية السعودية ،ط1،(2003).

8_ طارق عبد العادل عماد ،إدارة المخاطر (أفراد ، إدارات ،شركات، بنوك) ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ط 1 (2003).

9_ جورج دانيال غالي ،مُحَمَّد محمود عبد المجيد،لي إبراهيم طلبة ،**المراجعة المتقدمة** ، مطبعة جامعة عين الشمس، القاهرة ،ط2 (2004).

10_حشاد نبيل ، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية _موسوعة بازل ، الجزء الثاني** ،اتحاد المصارف العربية ،بيروت ،لبنان (2005).

11_الواردات خلف عبد الله ، التدقيق بين النظرية والتطبيق وفقا للمعايير الدولية ، مؤسسة الوراق ، عمان ، الأردن ،(2006).

12_القباني ، ثناء علي ،السواح،نادر شعبان إبراهيم ، **النقود البلاستيكية واثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف التجارية** ،دار الجامعية ،مصر ، الطبعة 1، (2006) .

13_عمر علي عبد الصمد،"**دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاساته على تطبيق حوكمة المؤسسات**"، ،دار النشر والتوزيع-عمان ط 2 ، (2006).

14_ احمد حلمي جمعة ،الاتجاهات المعاصرة قي التدقيق والتاكيد ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن ،ط 1 , (2007).

15_إبراهيم إيهاب نظمي ، **التدقيق القائم على مخاطر الأعمال –حداثة وتطور**، مكتبة المجتمع العربي ،عمان ،ط1 ، (2009).

16_ أحمد حلمي جمعة :التدقيق للحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،ط1، (2010) .

17_خالد أمين عبد الله ،**التدقيق والرقابة في البنوك** ،دار وائل للنشر والتوزيع ،،عمان ،الأردن ،ط1، (2010).

18-خالد راغب الخطيب ،**مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية** ،مكتبة المجتمع العربي للنشر ، عمان ،ط1، (2010).

19- صلاح الدين حسن السيسي، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال**، دار الكتاب الحديث، القاهرة ،ط1 ، (2010).

20_ احمد حلمي جمعة ، **التدقيق الداخلي والحكومي**،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،ط1 ،(2011).

21_خالد وهيب الراوي ، **إدارة المخاطر المالية** ، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، ط 2 ،(2011).

22_ بن عزوز بن علي ،عبد الكريم قندور ،جبار عبد الرزاق ،**إدارة المخاطر** ، دار الوراق ،الأردن ، ط1 ،(2013).

23_منير إبراهيم الهندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر.الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات المالية**،مكتبة الإسكندرية (بدون سنة نشر)،

الرسائل والمذكرات الجامعية:

1 -إبراهيم رباح ، إبراهيم المدهون ،**دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة** ،مذكرة ماجستير ،الجامعة الإسلامية غزة ، (2011).

2 -شادي صالح البجيري ، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر ،لدى البنوك** السورية ،مذكرة ماجستر في مالية المؤسسة ، جامعة دمشق ، (2011)

3 -مرابطي نوال ،**دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية** ، مذكرة ماستر أكاديمي ، جامعة ورقلة ، الجزائر ،(2013).

4 -بوخروبة الغالي ،**دور المدقق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في البنوك دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم** ،مذكرة ماستر أكاديمي ،جامعة مستغانم (2014).

الكتب باللغة الأجنبية:

1- Mc Connell, Patrik, &, Blacker, Keith, An Approach to Modeling Operational Risk in Banks, Working Paper Series , Henley Management College, Greenland, 2000, pp 3-4.

2-

3- the Institute of internal auditors ,IIA position paper the role of internal

auditing in entreprise –wide riske management ,USA.(2009)

شهدت الصناعة البنكية في فترة الثمانينات تغيرا جذريا نتيجة التطور والتنوع الكبير في المنتجات البنكية بالإضافة إلى التوسع الأكبر في تقديم المنتجات حيث أصبحت البنوك تقدم خدمات تتجاوز حدود بلادها، فقد تم ابتكار منتجات تتناسب مع التطور المتنامي للأسواق المالية مثل المشتقات المالية و تمويل المشروعات وبطاقة الائتمان وغيرها ، مما زاد من حده المنافسة بين البنوك لتعظيم حصة البنوك في أسواق المال وتعظيم أرباحها.

لقد ولدت موجات التغير هذه مخاطر جديدة مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالأعمال والأنشطة البنكية، وازدادت هذه المخاطر مع ازدياد المنافسة، وابتكار المنتجات الجديدة، و تطور الأسواق المالية وتقلبات هذه الأسواق، وازدياد استخدام الوسائل الالكترونية وتطور عمليات التجارة الالكترونية، حتى أصبحت المخاطر جزأ لا يتجزأ من العمل البنكي، ومن هنا يمكن تعريف (المخاطر) أنها ":احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته و تحقيق أهدافه وغاياته، و مثل هذه القيود ضعف من قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله أو الاستفادة من الفرص لزيادة وتنمية هذه الأعمال ".

لذلك أصبح الشغل الشاغل للبنوك والمؤسسات المالية الدولية إدارة هذه المخاطر إحكام السيطرة عليها، فمعرفة المخاطر البنكيةِ وتقييمها و معالجتها هي من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وتحقيق أهدافها،و إذا كان المقصود بالدخول في المخاطرة هو تحقيق أرباح أعلى فان عدم إدارتها بطريقة الصحيحة قد يؤدي إلى فقدان هذه الأرباح والفشل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك، و يقصد بتعبير(إدارة المخاطر) هو استخدام الإدارة سياسات أو إجراءات للتعرف على المخاطر وتحليلها وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل من آثارها على البنك، فهي العملية المطلوبة لتنفيذ إستراتيجية البنك و أهدافه باحتواء المخاطر ومراقبتها والحد منها باستخدام ما يملك من أدوات وتقنيات.

نتيجة لكل هذه التطورات المتلاحقة اتجهت البنوك لتطوير و تحسين وتحديث أنظمتها الخاصة بالرقابة الداخلية، و حفزت المدققين الداخليين للسعي لإيجاد أساليب بديلة لتحل محل عمليات التفتيش النمطية المطبقة، والتحول من الأنماط التقليدية في التدقيق الداخلي(أسلوب التفتيش الميداني المدعوم بالمتابعة والرقابة المكتبية)إلى الرقابة المرتكزة على إدارة المخاطر حتى يتمكنوا من تركيز موارد التفتيش والرقابة البنكية المحدودة واستخدامها بكفاءة وفعالية للحصول على أفضل النتائج بأقل التكاليف، وكذلك بالكشف المبكر عن المخاطر في العمل البنكي وتقديرها قبل وقوعها، وقد عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي(التدقيق الداخلي) عام 2001 على أنه" :نشاط تأكيدي، استشاري، موضوعي، ومستقل مصمم لزيادة وتحسين قيمة عمليات المؤسسة، و المساعدة على إنجاز أهدافها بصورة منهجية و منتظمة بهدف تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة" ويتمثل عمل المدقق الداخلي بشان إدارة المخاطر في تأكيد حول موثوقية وملائمة المعلومات والرقابة الداخلية في البنوك حيث يساهم في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة وتخفيض حجم المخاطر البنكيةِ والتحقق من توافر السياسات والإجراءات ومدى الالتزام بها من طرف البنك.

لذا فان الفهم الصحيح لإدارة المخاطر البنكية وتقييمها و تفعيل نظام للرقابة الداخلية يساهم في تجنب وتقليل اثر هذه المخاطر وهذا ما تسعى البنوك في تحقيقه لنجاحها و إستمراريتها.

وعلى هذا الأساس تتبلور معالم إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها في التساؤل الجوهري التالي:

كيف يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل المخاطر في البنوك؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتدقيق الداخلي وما أهميته بالنسبة للبنوك؟

- ما المقصود بإدارة المخاطر وما هي إجراءات تطبيقها في البنوك؟

- إلى أي مدى يساهم المدقق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر البنكية على مستوى البنك(عينة الدراسة)؟

فرضيات الدراسة :

وللإجابة على التساؤلات السابقة وغيرها ارتأينا إلى طرح بعض الفرضيات:

الفرضية الأولى :تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في البنوك كونه يعمل على تقييم وتحسين فعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

الفرضية الثاني : تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالعمل على وضع خطة للتدقيق المخاطر البنكية وكما تساعد على ترسيخ آليات فعالة للرقابة.

الفرضية الثالثة : للمدقق الداخلي دور مهم في إدارة المخاطر البنكية على مستوى العينة المدروسة يكمن في تقييم إدارة المخاطر بفعالية وذلك بالتعاون بين قسم إدارة المخاطر وقسم التدقيق الداخلي في مجال تبادل المعلومات والتنسيق بينهما.

أهمية وأسباب اختار الموضوع:

هناك جملة من الأسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها:

- ✓ تكمن أهمية الموضوع في أهمية التدقيق الداخلي في البنوك الذي أصبح من الأدوات التي تساهم في ضمان القضاء على نقاط الضعف التي تعتري أنظمة إدارة المخاطر والمساهمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك.
- ✓ نظرا للتطورات الاقتصادية السريعة والدور الذي تلعبه .
- ✓ بحكم تخصصنا الذي له علاقة بالموضوع التخصص: ''التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير''
- ✓ حب الإطلاع على العمل و الدراسات البنكية.

أهداف الدراسة :

انطلاقا من مشكلة الدراسة وأهميتها يمكن تحديد الأهداف:

- ✓ التعرف على أهمية التدقيق الداخلي في البنوك وإجراءاته من خلال تعريف التدقيق الداخلي وأهدافه وأنواعه والمعايير المتعارف عليها دوليا التي تعمل بموجبها.
- ✓ التعرف على أهم المخاطر البنكية التي تتعرض لها البنوك وعلاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر.
- ✓ التعرف على دور المدقق في تفعيل إدارة المخاطر ومراحل تدقيق المخاطر المصرفية على مستوى البنوك.
- ✓ معرفة ما إذا كان نشاط التدقيق الداخلي تساهم بشكل فعال في إدارة المخاطر في البنوك.

المنهج المستخدم في البحث:

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة استناداً إلى طبيعة الموضوع والى الدراسات و المراجع العلمية والمعلومات التي تم الحصول عليها ولكونه من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية تم استخدام المصادر الثانوية والأولية في الدراسة وتتكون المصادر الثانوية من الكتب والمجلات العلمية المتخصصة والأبحاث والرسائل العلمية(ماجستير و ماستر أكاديمي)

أما استخدام المصادر الأولية فسوف يكون من خلال استخدام المقابلة الشخصية والملاحظة .

خطة وهيكل البحث:

لمعالجة الموضوع ارتأينا أن تشمل دراستنا دراسة نظرية ممثلة في فصلين وأخرى ميدانية ممثلة بفصل واحد تسبقهم مقدمة عامة وتعقبهم خاتمة عامة ونتائج المتوصل إليها مدعومة باقتراحات والتوصيات لنختم بالآفاق المستقبلية للموضوع.

في ختام هذه الدراسة التي حاولنا من خلالها ، تسليط الضوء على التدقيق الداخلي وعلى المخاطر البنكية وكيفية إدارتها وتوضيح دور وعلاقة هذه الأخيرة بالتدقيق الداخلي ومدى مساهمته في تفعيلها.

إن إدارات البنوك هي أكثر المؤسسات احتياجا إلى تطبيق إجراءات التدقيق الداخلي وفق ما تفرضه المعايير الدولية والتي نصت عليها المنظمات المهنية العالمية في مختلف دول العالم،كما يعتبر التدقيق الداخلي أحد أهم الإجراءات التي تتخذها البنوك في مواجهة المخاطر والحد منها، ففي ظل وجود قسم للتدقيق الداخلي يمتاز بالكفاءة والفاعلية، يشكل حماية للبنوك من المخاطر التي تواجهها ، ويقلل احتمالية التعرض لها إلى أدنى حد ممكن. هذا وقد ولت الجهات التشريعية والمنظمات الدولية موضوع التدقيق الداخلي اهتماماً بالغاً، وبدوره ركز البنك الوطني الجزائري على التشريعات والقوانين المنظمة للعمل البنكي.

وبناءا على ذلك جاءت هذه الدراسة المرسومة في دور التدقيق الداخلي في تفعيل المخاطر البنكية للإجابة على الإشكال التالي :

كيف يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل المخاطر في البنوك؟

فبعد دراسة الإطار النظري وإسقاطه على الواقع الجزائري من خلال تربص الذي اجري بالبنك الوطني الجزائري "وكالة مستغانم " ،فقد خلصت دراسة هذا الموضوع إلى عدة نتائج وتوصيات و كذا الاقتراحات التي تبدو ضرورية.

أولا نتائج اختبار الفرضيات :

انطلاقا من الجانب النظري و الدراسة الميدانية يمكن اختبار صحة الفرضيات التالية:

بخصوص **الفرضية الأولى** والتي تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في البنوك كونه يعمل على تقييم وتحسين فعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر" **فهذه الفرضية صحيحة**".

أما الفرضية الثانية تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالعمل على وضع خطة لتدقيق المخاطر البنكية وكما تساعد على ترسيخ آليات فعالة للرقابة" **فهذه الفرضية صحيحة**".

الفرضية الثالثة: للمدقق الداخلي دور مهم في إدارة المخاطر البنكية على مستوى العينة المدروسة يكمن في تقييم إدارة المخاطر بفعالية وذلك بالتعاون بين قسم إدارة المخاطر وقسم التدقيق الداخلي في مجال تبادل المعلومات والتنسيق بينهما" **فهذه الفرضية صحيحة**".

ثانيا :نتائج اختبار الفرضيات:

1- يعزز المدقق الداخلي دوره من خلال كشف مختلف المخالفات البنكية على مستوى البنك الوطني الجزائري، بحيث يتسنى للمدقق الداخلي كشف مختلف المخالفات والاختلاسات في البنك الوطني بغرض المحافظة على حقوق المودعين و المساهمين من الضياع أو سوء الاستخدام أو الاختلاس، من خلال تقييمه لنظام الرقابة الداخلية باعتباره دعامة أساسية، إذ بدونه لم يعد كافيا لضمان كفاءة تنفيذ السياسات و دقة الأداء في التنفيذ فعلى مستوى البنك الوطني الجزائري . محل الدراسة . يسري عمل المدقق في تقييم كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية و جودته في كشف المخالفات البنكية و مراجعة العمليات أو البرامج للتحقق مما إذا كانت النتائج متماشية مع الأهداف الموضوعة.

2- يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية التي تمكنه من الكشف عن مختلف المخاطر البنكية على مستوى البنك الوطني الجزائري وذلك من خلال أن جل التنظيمات المهنية بما فيه القانون الجزائري المنظم للمهنة على أن التدقيق الداخلي ذلك النشاط التقييمي المحايد داخل البنوك، بالرغم من كونها وظيفة تندرج تحت الهيكل التنظيمي للبنوك إلا أنها تتميز بالاستقلالية و الحيادية ،حيث تعتبر هذه الأخيرة العمود الفقري لمهنة التدقيق و يمكن القول أنه بدون استقلالية تصبح عملية التدقيق دون فائدة، و هو ما يشهده البنك الوطني و مما يبرز ذلك.

3- يتوفر لدى المدقق الداخلي بالبنك الوطني الجزائري الموضوعية التي تساهم في تحديد المخاطر البنكية بحيث تعتبر أحد المعايير الأساسية التي تساهم في تحديد المخاطر البنكية، و هو ما برز داخل البنك الوطني الجزائري خلال فترة التربص ، فعملية منح القرض لها عدة ضوابط تنص عليها التعليمات و الأوامر و القوانين داخل البنك،فضلا عن ذلك تبين أن للبنك سياسية ائتمانية رشيدة من خلال مراحل منح القرض، كما يتم على مستوى الوكالة وضع خطة تتضمن الإبلاغ عن العمليات و الإجراءات المتعلقة بالقرض لإعلام أصحاب المصلحة بالأسس التي تم اعتمادها في مختلف الإجراءات.

4- يساهم المدقق الداخلي في إدارة المخاطر على مستوى البنك الوطني الجزائري من خلال الإجراءات المتبعة في منهجية عمله وذلك على اعتبار أن التدقيق الداخلي فحص منهجي يقوم به شخص داخل الهيكل التنظيمي للبنك ويتمتع بالاستقلالية، فبعد أن يستوفي المدقق الداخلي كل الشروط القانونية التي تمكنه من مباشرة مهامه بكل حياد واستقلال لابد عليه أن يتبع منهجية واضحة وفق مراحل محددة تمكنه من انجاز مهامه بكل انتظام وعلى أكمل وجه.

كما ينتهج المدقق الداخلي على مستوى البنك الوطني الجزائري منهجية التدقيق القائمة على المخاطر وهي منهجية جديدة في التدقيق، تعتمد على التقييم المستمر للمخاطر الداخلية والخارجية في البنك مع الأخذ بعين الاعتبار أن تحديد هذه المخاطر وإدارتها هي مسؤولية جميع الموظفين في البنك وهو ما يعزز مساهمته في إدارة المخاطر البنكية ،كما تساهم هذه الطريقة في الوصول بمهنة التدقيق الداخلي إلى أعلى مستوى لتحكم في المخاطر البنكية ، فضلا عن ذلك وجدنا داخل الوكالة احد أهم الأساليب في الحد من المخاطر وهو تحديد المخاطر بناءا على التقييم الذاتي وهو أسلوب يعتمد على قيام كل نشاط أو قسم داخل البنك بفحص ومراجعة طبيعة أعماله والأحداث التي تؤثر عليها،ومن ثم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها والمرتبطة بشكل

مباشر بهذا النشاط ،ويعتبر من الأساليب الفعالة كونه يجعل كل فرد يساهم بشكل فعال في عملية تحديد المخاطر.

وفي آخر مرحلة يقوم المدقق بوضع النتائج التي تم التوصل إليها من خلال عملية المراجعة في التقرير الذي يقوم بإعداده المدقق الداخلي ،بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة.

ثالثا :التوصيات :

بناءا على النتائج نقدم مجموعة من التوصيات والتي نرها ضرورية في هذا النوع من الدراسات بغية الوصول إلى معلم للتدقيق الداخلي تحد من مخاطر البنوك، كما تعزز من وضعية الاقتصاد الوطني بما يحقق سياسات وأهداف الدولة ونذكر منها ما يلي:

1ضرورة اهتمام الجهات القانونية بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية الاستقلالية وكذا مؤهلات الموظفين؛

2على المنظمات المهنية متابعة تطوير أداء المدققين الممارسين للمهنة و إطلاعهم على كل جديد بخصوص مهنة التدقيق، وخاصة فيما يتعلق بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية؛

3 من الضرورة بمكان تأسيس جمعية للمدققين الداخليين، تعنى بشئون المهنة وأعضائها،ومستقبل المهنة وتطوير آليات عملها بما يستجد من متغيرات عالمية، وخاصة فيما يتعلق بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية؛

4ضرورة التنسيق والتعاون ما بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي للاستفادة من عمل المدقق الداخلي،وذلك لزيادة فعالية عملية التدقيق و توفيراً للوقت والجهد الذي يبذله المدقق الخارجي ،وهذا سوف يخفض التكاليف التي تتكبدها الإدارة؛

5متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية ومدى علاقتها بإدارة المخاطر.

رابعا : أفاق البحث

-دور التدقيق في مواجهة المخاطر المحاسبية والجبائية للبنوك؛

-مدى التنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ودوره في تحقيق الأهداف ؛

-مقارنة بين ممارسة التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية والممارسة وفق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في البنوك ؛

-تدقيق عمليات إدارة المخاطر ودورها في تحسين أداء المؤسسة ؛

التمهيد :

بعدما تم استعراض الجانب النظري للموضوع من خلال الفصليين السابقين نحاول من خلال هذا الفصل إجراء عملية إسقاط لأهم المفاهيم النظرية التي تم تناولها ، و قد حصرنا مجال الدراسة على مستوى وكالة البنك الوطني الجزائري BNA رقم 878 الكائن مقرها بمستغانم (مكان إجراء التربص).

و هذا بهدف توضيح علاقة و الدور بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر في البنك و ذلك بتجسيدها في بعض الحالات من بينها القروض و آليات منحها و دور مصلحة القرض في التدقيق في هذه الطلبات للقروض و دراستها بشكل جيد لعدم وقوع مخاطر في المستقبل.

سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- ✓ لمحة حول البنك الوطني الجزائري.
- ✓ تعريف ونشاط البنك الوطني الجزائري BNA "وكالة مستغانم ".
- ✓ التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر (حالة بنك الوطني الجزائري BNA "وكالة مستغانم ") .
- ✓ الأساليب الوقائية لمواجهة مخاطر الاقتراض بالوكالة BNA.

المبحث الأول : الإطار المنهجي العام للدراسة الميدانية

خصص هذا المبحث لتقديم الطريقة المتبعة في دراستنا الميدانية من خلال تحديدنا لمجال الدراسة و متغيرات هذه الدراسة و الأدوات المستعملة و كذا الإطار ووصف مجتمع الدراسة .

المطلب الأول : إطار الدراسة و حدودها

الفرع الأول : مجال الدراسة

- **المجال الجغرافي** : البنك الوطني **الجزائري** BNA (وكالة مستغانم) و التي تقع في وسط المدينة شارع **بن سعدون منور**.

- **المجال الزمني** : تمت دراسة الحالة في البنك لمدة شهر على مستوى الوكالة و التي كانت ما بين شهري مارس و أفريل 2016.

الفرع الثاني متغيرات الدراسة

- ✓ **المتغير المستقل**: التدقيق الداخلي
- ✓ **المتغير التابع** : إدارة المخاطر البنكية.
- ✓ **العلاقة** : دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية.

الفرع الثالث: المنهج المستخدم

للوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا البحث اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي و التجريبي و هو منهج مناسب لهذا النوع من الدراسات حيث ترى :

منهج الوصفي : وصف مهام و مكانة و دور التدقيق في تجنب المخاطر البنكية.

منهج دراسة الحالة: اعتمد على هذا المنهج للوصول إلى نتائج تسمح لنا بمعرفة دور التدقيق الداخلي في تجنب المخاطر البنكية.

المطلب الثاني : أدوات الدراسة

الفرع الأول: الأدوات المستعملة

اعتمدنا في دراستنا هذه مقابلة الشخصية مع أفراد محل الدراسة و كذلك الملاحظة الشخصية و ذلك ببغية استفسارات و طرح أسئلة للوصول إلى نتائج صحيحة تمكننا من الوصول إلى نتائج دقيقة.

1 - **مقابلة شخصية** : و هي عبارة عن استجواب شفوي موجهة لمجموعة من الإطارات بالبنك أثناء المقابلة .

2 - **الملاحظة** : و هي فحص لعمليات التدقيق الداخلي بالبنك و تسجيل المعلومات.

المبحث الثاني: البنك الوطني الجزائري نشأته وتطوره :

يعتبر البنك الوطني الجزائري أحد أهم البنوك التجارية في الجزائر التي ظهرت بعد التأميم . ويمكن تقديمه كأي بنك تجاري ولا يمكن أن ندرك نشأة هذا البنك إلا باستعراض تطور النظام البنكي الجزائري خلال المرحلتين الأساسيتين قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية باعتباره وليد التأميم البنكي في سنة 1966.

سنوجز المرحلتين اللتين مر بهما النظام البنكي الجزائري ومن تم نشأة البنك الوطني الجزائري وهيكله التنظيمي ونبين أهم الوظائف التي يقوم بها .

ثم نقوم بعدها بدراسة لوكالة مستغانم، تعريفها ونشأتها هيكلها التنظيمي ،مهام أهم المصالح الموجودة بها ودراسة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

المطلب الأول : تطور النظام البنكي الجزائري

الفرع الأول :مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية (1962–1988) :

بعد الاستقلال لم يكن هناك أكثر من 20 بنكا على المستوى الوطني وقد كانت معظمها مسيرة فرنسيا فقد كان النظام المصرفي قبل التأميمات يصم :

1- البنك المركزي الجزائري BCA : أنشأ في 1962/12/13 .

2- أنشأ في 1963/05/07 . :CAD الصندوق الجزائري للتنمية

3- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP : أنشأ في 1964/08/10 .

وعملت الدولة الجزائرية بعد استقلالها على أن يكون الدينار الجزائري هو عملة الدولة الجزائرية المستقلة وكان لها دلك في أفريل 1964 واتجهت إلى تأميم جميع البنوك التجارية و الأجنبية وشرائها في سنة 1966 لإقامة نظام مالي ناجح فكان أول البنوك التجارية المؤممة هو البنك الوطني الجزائري BNA وانشأ في 1966/06/13 ويليه إنشاء القرض الشعبي الجزائري APCوأنشأ في 1966/12/19 والبنك الخارجي الجزائريAEB وأنشأ في 1967/10/19 وتوسعت الدائرة البنكية بإنشاء بنك التنمية الريفيةBADR في 1982/03/13 وبنك التنمية المحلية BDL في 1985/04/30 .

الفرع الثاني :مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية إلى يومنا هدا :

تميزت بظهور قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 الذي أعاد تعريف هيكل النظام البنكي وجعل القانون المصرفي في سياق التشريع البنكي المعمول به في البلدان المعاصرة ويعتبر هدا القانون من أهم القوانين الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر سنة 1988 حيت أصبحت البنوك كباقي المؤسسات التجارية تتمتع باستقلالية في التسيير وأصبحت تمارس نشاطا تجاريا واسعا بدل أن كانت بنوك إيداع فقط حيت بدأت في التعامل بصرف العملات وإعطاء القروض بفوائد كما أنها أصبحت خاضعة للضرائب كغيرها من المؤسسات التجارية .

المطلب الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري وأهم وظائفه:

سنتطرق فيما يلي إلى تعريف البنك الوطني الجزائري وهيكله التنظيمي وأهم الوظائف التي يقوم بها .

الفرع الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري و وظائفه:

هو بنك تجاري تأسس في 13جوان 1966 بموجب القرار رقم 66-155 وهو عبارة عن شركة مساهمة برأسمال اجتماعي 1000000000 دج وتطور إلى أن صار يقدر بحوالي 8000000000 دج وهو بنك ودائع واستثمارات المنشآت المالية والوطنية وهو متخصص في تمويل مؤسسات القطاع الصناعي والتجاري

الفرع الثاني:وظائف البنك الوطني الجزائري

1- تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير والمتوسط الأجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع الخصم و الاعتمادات المستندية .

2- قبل ظهور بنك التنمية الريفيّ كان يقوم بمنح الائتمان الزراعي للقطاع السير ذاتيا مع المساهمة في مراقبة وحدات الإنتاج الزراعي.

3-تقديم قروض إلى المنشآت الصناعية العامة والخاصة.

4- إضافة إلى تلقي الودائع من الجمهور ومختلف ادخارا بهوتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها وتعتبر هده الوظيفة عادية ورئيسيّ لأي بنك تجاري .

الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري :

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك وهدا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هدا النظام ويبين دورها .

ونجد على رئاسة النظام الهيكلي للبنك الوطني الجزائري مجلس الإدارة بقيادة رئيس المديرية العامة وأمانة عامة تقوم بالتنسيق بين مختلف هيئات هدا التنظيم كما يكون هدا المجلس على صلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة . كما يظم هدا التنظيم الهيكلي خلية للمراقبة والتدقيق الداخلية تتولى مراقبة جميع أعمال وحسابات البنك.

و المفتشية العامة ومديرية الدراسات القانوني والمنازعات القضائية التي تختص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك هدا من جهة.ومن جهة أخرى نجد مختلف التقسيمات الإدارية للبنك فنجد المديرية المركزية الجهوية التي تصم مديريات شبكات الاستغلال E.R.D حيت تضم الأخيرة مجموع الوكالات الرئيسية ، وتعد الوكالة اللبنة الأساسية في نظام البنك ويكون هيكله التنظيمي كالآتي :

الشكل(3 – 1) البنية الهيكلية و الوظيفية للبنك الوطني الجزائري

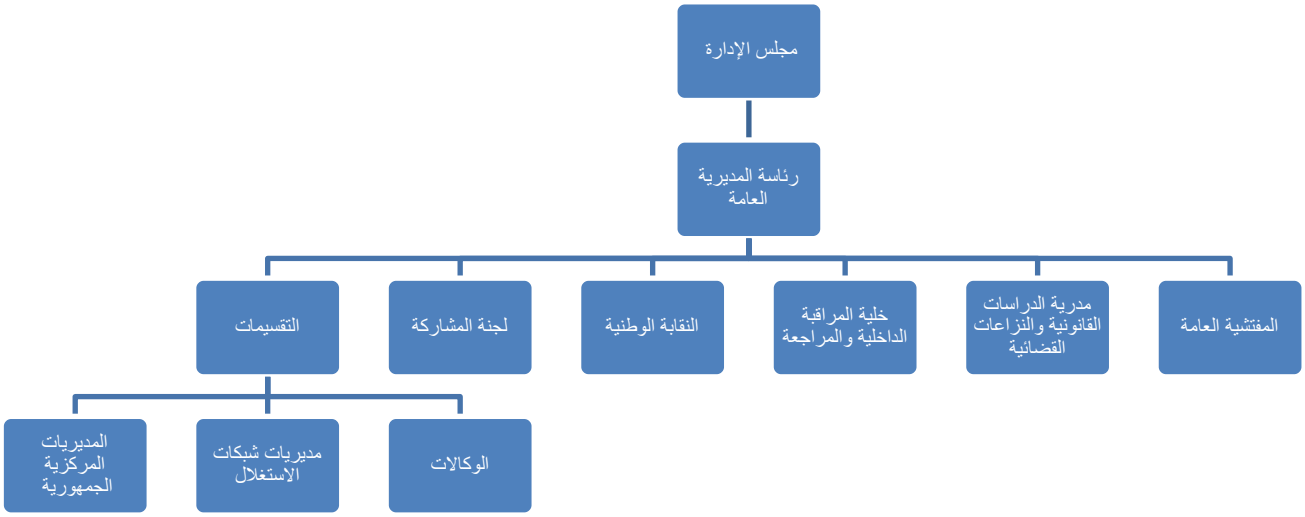

الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري (13ديسمبر 1996)

المبحث الثالث : تعريف وكالة البنك الوطني الجزائري BNA

المطلب الأول : تعريف و نشاط البنك الوطني الجزائريBNA وهيكله التنظيمي" وكالة مستغانم"

الفرع الأول : التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

تأسس البنك الوطني الجزائري 13 جوان 1966 بتأميم أحد البنوك الفرنسية و يعتبر أول بنك تجاري في الجزائر و قد احتفظ بالحصة السوقية الموروثة المؤممة (المتكونة من الهياكل الزبائن العمال....الخ),بعد هذه العمليات و الإجراءات المتخذة من طرف البنك الوطني الجزائري في الحصول على الاعتماد لممارسة النشاط التجاري البنكي من طرف الهيئة للنقد و القرض بتاريخ 1995/09/05 و تعتبر أول بنك يتحصل على هذا الاعتماد ،يقدر رأس مالها ب 41.600.000.000.00 دج.

الفرع الثاني : نشاط المؤسسة

يعتبر البنك الوطني الجزائري شخص معنوي خاضع للقانون التجاري و قانون النقد و القرض الجزائري منذ إن اعتمد من طرف الهيئة العليا للنقد و القرض بتاريخ 1995/09/05.

من خلال البنية الهيكلية تعتبر الوكالة التجارية للبنك الوطني الجزائري البنية الأساسية لممارسة النشاط التجاري المصرفي و الذي يهدف من خلاله تحقيق أقصى ربح و ضمان اكبر نسبة من الحصة السوقية و تعتبر الواجهة التنافسية للبنك.

يقوم البنك بتسخير للوكالة التجارية كافة الإمكانيات المادية و البشرية و المتمثلة في المكان المناسب البناية وسائل الإعلام الآلي المناخ العملي المناسب الأجر .....الخ لتسمح بتطوير و تنمية الموارد المالية و زيادة حجم المعاملات و الزبائن.

تقوم الوكالة التجارية بالعمليات التجارية المصرفية التالية:

1 عمليات تحصيل الأموال و عمليات تقديم القروض و توفير وسائل الدفع و تسييرها و كذا عمليات مرفقة أخرى تتمثل في عمليات الصرف و كذا جذب اكتتاب و بيع و تخزين كل الأوراق و القيم المالية و النقدية.

2 تقوم بعمليات التوجيه و المرافقة لتسيير الثروات.

3 تقوم بالإرشاد و التخطيط الهندسي المالي لخلق و إنشاء المؤسسات و تطويرها.

4 تقوم بتحصيل الأموال و تقديم التسهيلات البنكية مع احترام القواعد القانونية لبنك الجزائر.

الفرع الثالث :تحليل الهيكل التنظيمي للوكالة BNA

وتتمثل وظائف الوكالة في:

1 – مدير العام الوكالة والمدير المناوب:

1 1 مدير الوكالة : وهو مكلف القواعد الاستيراتيجية للبنك والقيادة المثلى والفعالة للوظائف والمهام ،ويعمل بكل قدراته على تحقيق المهام الموكلة له من الإدارة العامة.

1 2 المدير المناوب :مكلف بتعويض مدير الوكالة وربط كل نشاطات الوكالة.

2 – **الوظيفة الإدارية و المحاسبية**: هذه الوظيفة تتم هيكلتها في إطار مديرية فرعية مسيرة من طرف نائب المدير و ومتكونة من ثلاثة مصالح:

2–1مصلحة المستخدمين :و التي تتمثل في: ضمان التوظيف الداخلي و القيام بالتنسيق مع مكتب اليد العاملة من اجل التوظيف و دراسة قرارات التوظيف و تنظيم و ترتيب علاقات العمال مع صناديق الضمان الاجتماعي تسيير ملفات مهام المستخدمين الخاصة بهذا النوع، الفرع و المراقبة اليومية للسجلات.

– تحضير مستلزمات الأجور و دفعها من الآجال المستخدمة.

2-2 – مصلحة المحاسبة: يعتبر دورها هام بالنظر إلى العمليات المحاسبية التي تقوم بها في إطار لا مركزية المحاسبة و استعمال الإعلام الآلي و منه أهم وظائف هذه المصلحة هي السهر على تطبيق الجيد للنظام المحاسبي دراسة و مراجعة الوثائق المحاسبية نهاية السنة ، التسيير الجيد لحسابات الممتلكات و الموارد

-التدقيق و الضبط في الحسابات، دراسة و استغلال الإحصائيات المحاسبية، متابعة الإمكانيات التابعة لها لمعالجة جميع العمليات المحاسبية ومتابعة حسابات الزبائن

2-3-حسابات مصلحة الشؤون العامة: تسجيل التأمينات الخاصة للحفاظ على الممتلكات ،صيانة الأرشيف على المستوى الجهوي و تامين المشتريات و المستلزمات الضرورية لضمان السير الحسن لمختلف المصالح و الوكالات، تسيير وسائل النقل الخاصة للفرع و تامين الصيانة و تحليل محققات الميزانية للفرع و الوكالات الملحقة به و إنشاء الوثائق المحاسبية للبنوك و الوكالات.

- تسجيل كافة طلبات الوكالات المتعلقة بامتداد المادي و تبليغها للمديرية المركزية المكلفة بالتموين

- و السهر على مصالحها أيضا في أحسن الظروف **و** السهر على نظافة و امن كل العقارات و المنقولات التابعة للبنك و تامين و صيانة تجهيزات المكتب و -متابعة تسيير عمليات جرد الأموال و العقار الخاص بالفرع و الوكالات.

3-وظيفة الاستغلال و الالتزامات :و التي تتكون من:

3-1 مصلحة الاستغلال :هذه المصلحة تتمثل مهمتها في السهر على تجميع و استغلال نتائج الوكالات المحصل عليها.

-متابعة تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الوكالات في مجال جمع الموارد و المساهمة في كتابة تقارير النشاط في جمع الموارد و سير و متابعة السندات المودعة و المرهونة.

و هذه المصلحة تجمع بين وظيفتين فرعيتين هما:

-وظيفة جمع الموارد و العمليات المالية و التي تراقب و تتابع الملفات المالية و متابعة انجاز أهداف

-وظيفة المستندات و التي تقوم بإحصاء و تقويم و استغلال نتائج الوكالات و إنشاء تصريحات عدم الدفع و ملفات المراقبة الموجهة للبنك الجزائري.

3-2مصلحة الالتزام :مهام هذه المصلحة تتمثل في مساعدة الوكالات في مجال تكوين ملفات القرض و مراقبة انجاز القروض الممنوحة و التكفل بطلبات القروض التي في صلاحيات البنك و دراسة طلبات القروض للقطاعين العام و الخاص ، هذه المصلحة منظمة عن قطاع تمويل التجارة الخارجية و مهمتها هي متابعة منح القروض و انجاز ملفات التصدير و الاستيراد.

4-الوظائف الملحقة:

4-1خلية الشؤون القانونية: مساعدات الوكالات في حل المشاكل القانونية و المنازعات بالتنسيق مع المديرية المركزية المعنية و دراسة الطلبات المتعلقة بتحويل المديونية من زبون إلى أخر و اقتراح كل الإجراءات الرامية إلى استرجاعها.

-اللجوء عند الضرورة إلى خدمات المحامي و السهر على متابعة الأعمال الموكلة إليه.

-دراسة و اقتراح الحلول المتعلقة بالطلبات المتعلقة بالتسديدات الودية و السهر على تثبيت كل الضمانات و مراقبة صلاحيات بالتنسيق مع الوكالات ومتابعة كل المحجوزات و الاعتراضات التي يأمر بها البنك.

4-2- خلية الإعلام الآلي: وتتمثل في جمع المعلومات و تخزينها آليا و استغلال التطبيقات الإعلامية بما يناسب أهداف البنك و مراقبة نوعية الوثائق المرسلة إلى المديرية المركزية و تسيير التجهيزات الإعلامية و السهر على صيانتها و حسن سيرها و ضمان امن التجهيزات الآلية من كل الجوانب.

4-3-خلية المراقبة: هي مسيرة من طرف نائب المدير تتمثل في متابعة جميع العمليات في البنك و مراقبة التزام البنك و متابعة القروض.

4-4-خلية التكوين :تقيم المستوى العلمي و المهني للمستخدمين لأجال القيام بالمخططات التكوينية و إعطاء التوجيهات الضرورية المتعلقة بتنفيذ هذه المخططات التكوينية و تنظيم الندوات و الأيام الدراسية على النفقات الفرع و تسجيل المستخدمين في ندوات منظمة من طرف المديرية المركزية المكلفة بالتكوين.

الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي للوكالة BNA مستغانم.

الشكل (3-2): البنية الهيكلية والوظيفية للوكالة BNA

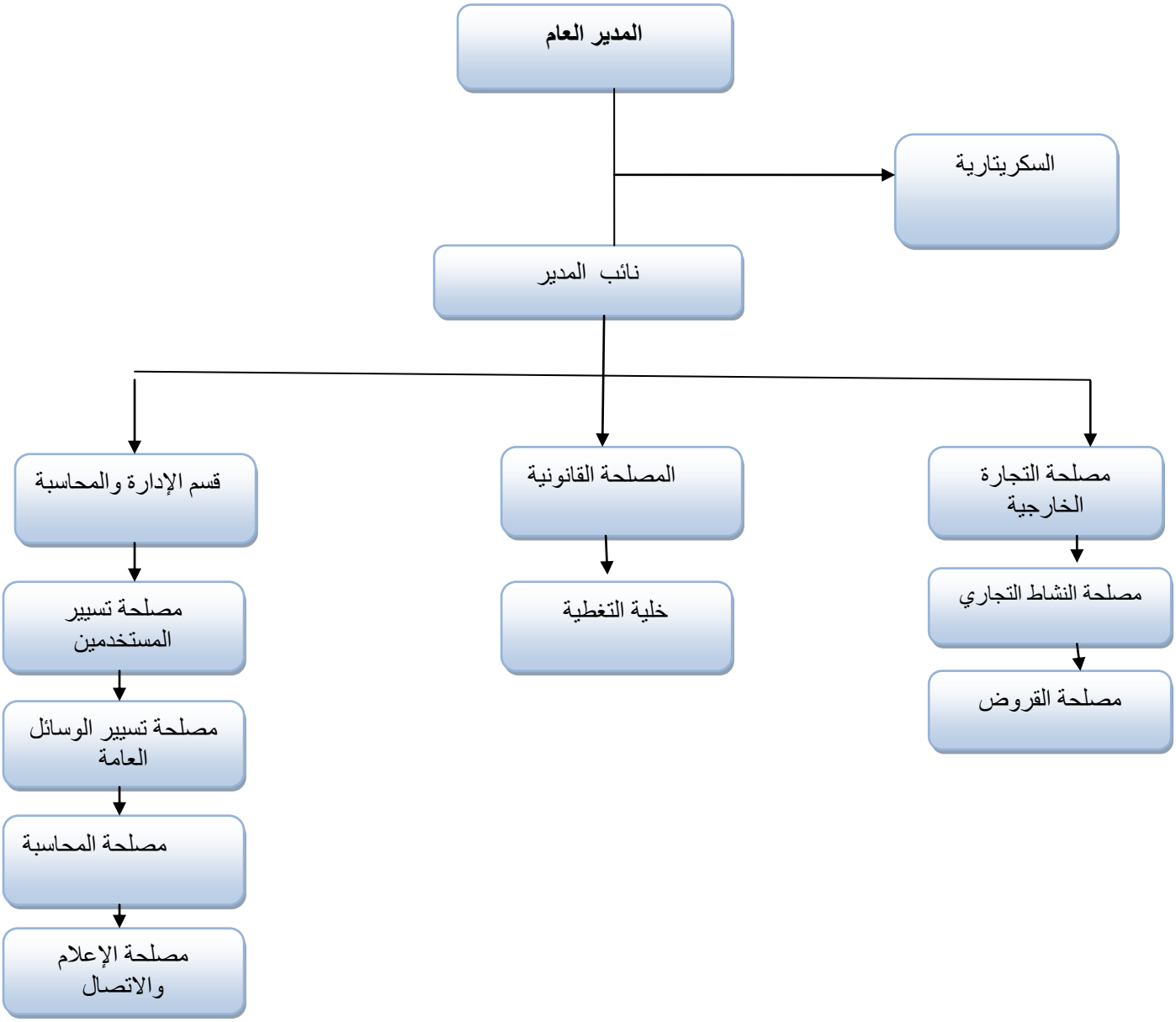

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق البنك.

المطلب الثاني : التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر (حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة مستغانم.

تم القيام بتربص تضمن زيارات ميدانية لوحدات البنك محل الدراسة خلال فترة مدتها 30 يوم،و في هذه الفترة قمت بمقابلات و مناقشات من الجهات المختصة من اجل جمع المصادر و الوثائق الخاصة, قصد معرفة العلاقة بين التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر البنكية على مستوى وكالة BNA مستغانم.

الفرع الأول : التدقيق الداخلي في مصلحة القروض (حالة قرض).

مصلحة القروض (الالتزامات): تقوم هذه المصلحة بالدراسة والتدقيق في ملف الضمانات المقدمة من طرف الزبون للاستفادة من القرض حيث أن هذه المصلحة تقوم بمراقبة هذه الضمانات و ما مدى مصداقيتها و ذلك بالرجوع بها إلى الجهات الرسمية لها و مدى تطابق هذه الضمانات مع القرض المطلوب.

و لكل بنك سياسته الخاصة في الإقراض حيث يتم إقرار هاته السياسة و اعتمادها من قبل الإدارة العليا للبنك, و في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة مستغانم أن هنالك ثلاث حالات للقرض:

قروض قصيرة الأجل : مدتها اقل من سنة.

قروض متوسطة الأجل : مدتها من سنة إلى خمس سنوات.

قروض طويلة الأجل : مدتها من خمسة سنوات إلى خمسة و عشرون سنة.

أولا : الوثائق اللازمة لطلب القرض.

- ✓ طلب القرض
- ✓ طبيعة النشاط
- ✓ الالتزامات القانونية من خلال طلب القرض و الوجود الفعلي للمؤسسة.
- ✓ الضمانات الممنوحة
- ✓ تصريح بالاستثمارات.
- ✓ الميزانية الخاصة بالثلاث سنوات الأخيرة.
- ✓ احتياج للقرض

الفرع الثاني : الإجراءات المتبعة في التدقيق على طلبات القروض وكالة BNA–مستغانم

تقديم القروض يعتبر ضروري من الناحية الاقتصادية لكنه يعرض البنك إلى مخاطر عديدة كعدم تسديد قيمة القرض لذا على المدقق أثناء دراسته لطلبات القرض أن يتبع كافة الإجراءات الكفيلة بمنع المخاطر و ذلك من خلال (التفتيش و الفحص)بدقة في طلبات القروض، و تتم من خلال دراسة وتحليل الوثائق التالية.

طلب القرض : يقوم المدقق بدراسة الشكل القانوني و نشاط المؤسسة و رأس مالها و تاريخ إنشائها ,وكذا يجب أن تتوافق مع النشاط الفعلي للمؤسسة (المسجل في السجل التجاري) , انظر الملحق 4.

الضمانات الممنوحة : و هنا يقوم المدقق بتقييم الضمانات و مدى تغطيتها لقيمة القرض الممنوح , أي القيمة الإجمالية للمرهونات تعادلا أو تفوق قيمة القرض ,و من أمثلة الضمانات (رهن منزل, قطعة ارض , رهن صفقة), (انظر الملحقين 1 و 9).

طبيعة و هدف القرض : و هنا يتم تصنيف القرض ضمن قروض طويلة أو قصيرة أو متوسطة الآجال و كذا معرفة حجم القرض إذ كان في حدود قدرة الوكالة للتمويل و المحدد ب 50000.000.00 و في حالة تعدي قيمة القرض هذا المبلغ يجب إرساله إلى المستوى الأعلى مصلحة القرض بمديرية الاستغلال.

و في كل الحالات ترسل لمصلحة الإقراض بمديرية الاستغلال للتاكد من مبلغ القرض الضمانات الممنوحة من العميل مع معاينة الحالة المالية لهذا الأخير,و بعد ذلك يتم تحليل و تلخيص جميع المعلومات الخاصة بطبيعة القرض (انظر الملحق4) .

- ✓ **طبيعة النشاط** : يجب أن تتوافق مع الشكل القانوني المسجل في السجل التجاري.
- ✓ **تصريح الاستثمارات** : و هنا وجب على المدقق الداخلي دراسة الاستثمارات و مدى إهتلاكها , في حساب القيمة الصافية للاستثمار.
- ✓ **الميزانيات** : يقوم المدقق بتحليلها و تقييم النتيجة موجبة أو سالبة أي المؤسسة تحقق من أرباح أو خسائر في السنوات السابقة ، و كذلك تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية و حساب راس المال

الدائم FR و احتياج راس المال الدائم BFR و لخزينة, و ذلك بغية تحديد مدى احتياج العميل للقرض من عدمه , (انظر الملحق 5)

الحاجة للقرض : فبعد أن يبرز المدقق حاجة العميل للقرض , يثبت مدى أحقية العميل بالقرض (انظر الملحق 6) و من بين المهام الأخرى التي وجب على المدقق الداخلي مراعاتها في دراسة القرض :

- يجب على العميل أن يكون لديه حساب و كذلك يجب مراعاة (حركة الحساب) , انظر الملحق(3)
- معرفة ما إذا كان العميل قد اخذ قرض من قبل و تحديد طريقة تسديد القرض ,أي كانت عادية او بصعوبة (أجال الدفع أو في مبالغ الأقساط).
- معرفة ما إذا كانت لديه تعاملات مع بنوك أخرى و لم يفي بها.
- وتحديد معدلات الفائدة في حالة التأخر عن دفع الأقساط .

و بعد قيام مصلحة الالتزامات بالتدقيق في الطلبات أي بدراسة ملف طلبات القروض و المتضمنة جميع الوثائق اللازمة المذكورة في سابقا, و المنصوص عليها في CF.CIRCULAIRE N 1942, وجب على المدقق بعد قيامه بالدراسة الكاملة للملف و حسابه للمؤشرات اللازمة , يقوم بإعداد تقارير انظر (الملاحق من 2 إلى 8) و تجمع كلها في وثيقة (ST 219)

كما أن هناك عمليات متابعة الائتمان يقوم بها مراجع من طرف البنك المركزي في الجزائر العاصمة ,و هاته العملية تكون (سداسية أو ثلاثية) الهدف منها مراقبة مدى التزام البنك بالقوانين و المعايير التدقيق الداخلي في جميع معاملاته .

مثلا : تأتي اللجنة و تطلب ملفات القروض و تقوم بفحصها و تقييم مدى التزامها بالمعايير و المبادئ اللازمة في التدقيق على طلبات القروض ,كالمذكورة في ال ST 219 (الملحق 3) و كذلك مقارنتها بالتقارير المعدة من طرف الوكالة.

المطلب الثالث : الأساليب الوقائية لمواجهة مخاطر الإقراض بالوكالةBNA

سوف نحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم مخاطر القرض المقدم من طرف الوكالة مع تحديد الضمانات

الفرع الأول : مخاطر القرض المقدم من طرف الوكالة

يواجه البنك في هذا القرض نوعين من المخاطر:

–خطر سعر الفائدة :الذي يمكن تغطيته بجعل القرض بسعر فائدة القرض متغيرة، وهو ما حرص عليه البنك وتم إثباته في اتفاقية القرض.

–خطر عدم التسديد :الذي يمكن إن يكون نتيجة المنافسة، إذ أن هذه الأخيرة تتسبب في عدم قدرة المدين على القيام بنشاطه في أحسن وضع أو ظروف خاصة بالزبون، وبالتالي عدم قدرته على تسديد الدين عند تاريخ

الاستحقاق.

ومن أجل تغطية خطر عدم التسديد اضطر البنك لطلب مجموعة من الضمانات.

سبل مواجهة الوكالة للمخاطر أو التقليل منها

لتفادي المخاطر أينما كانت تتخذ الوكالة جملة من الإجراءات هي:

-تجزئة العمل إلى مراحل وعدم تركيز مسؤولية إنجاز العملية بكافة خلافاتها في يد شخص واحد.

-وضع التنظيم الداخلي على نحو يسهل اكتشاف المخاطر.

-المراجعة المستمرة للمدينين والضمانات ومدى تنفيذ الفروق وفقا للشروط الصادرة في شأنها.

-قيام الوكالة بدراسة متقنة لطلب القرض مع دراسة تحليلية لكل جوانب المقترض.

-تشترط الوكالة منح ضمانات مناسبة كي يكون جديرا بمنح القرض.

-متابعة حركة الحساب الجاري للزبون وكذا جدول استحقاق وتطور وضعه واعتبار خصومه.

-متابعة الحالة المالية للزبون عند ملاحظة أي مؤشر خاصة في رقم الأعمال.

-النصح والإشارة على الزبون عند ملاحظة بوادر الخطر.

الفرع الثاني : تحديد الضمانات

يعمل البنك دائما بطلب ضمانات ذات قيمة مرتفعة عن قيمة القرض وكذلك لضمان استرجاع أمواله(الملحق رقم 9) ، إذا عجز المدين عن تسديدها عند تاريخ الاستحقاق، وفي هذا الصدد فقد طلب البنك الضمانات التالية:

فيما يخص الضمان الأول وضع تحت تصرف البنك محل إقامة الشركة كرهن حيازي حيث أنه في حالة عدم التسديد في الوقت المحدد يقوم البنك على الاستلاء على محل إقامة الشركة، وهذا بعد أن تفشل كل الطرق الممكنة لتسديد القرض.

أما بالنسبة للضمان الثاني فإن عقد التامين العتاد ضد الحريق يوضع بإسم البنك، بحيث أن التعويضات عن الحريق أو السرقة تسدد إلى البنك مباشرة.

فيما يخص الضمان الثالث فيتمثل في وضع عقد ملكية الأرض تحت تصرف البنك بصورة جزئية، بحيث يقوم البنك بحجز الأرض في حالة عدم التسديد.

الضمان الرابع المتمثل في كفالة السيد" س "الكفالة عقد يكفل بمقتضاه شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به المدين نفسه.

خاتمة الفصل الثالث :

تطرقنا في هذا الفصل إلي التعرف على المؤسسة محل الدراسة البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم، كما تم القيام بتربص في الوكالة لجمع المعلومات الكافية من أجل اختبار الفرضيات التي ساهمت في تفسير النتائج المتوصل إليها كما توصلنا إلى وجود تناسق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وذلك من خلال تبادل المعلومات بهدف التقليل من حدة المخاطر البنكية حتى يتمكن البنك من تحقيق أهدافه المتمثلة في استمرارية تحقيق الأرباح والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح.

قائمة الجداول :

رقم الشكل	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1)	مراحل تطور مفهوم التدقيق الداخلي	08

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	أنواع المخاطر البنكية	20
(1_2)	دور وظيفة التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر	42
(1-3)	البنية الهيكلية الوظيفية للبنك الوطني الجزائريBNA	60
(2-3)	البنية الهيكلية الوظيفية لوكالة البنك الوطني الجزائريBNA - مستغانم -	68